إسرائيل تفتح ملف "ما بعد عباس"... ليس حبا في علي!

كتب حسن عصفور/ في تزامن مثير للاهتمام السياسي، بدأت دولة الكيان التعامل مع ملفات فلسطينية بشكل متوازي، فيما تجد المقابل الفلسطيني يذهب الى البحث عن "اهتمامات" غيرها، هروبا من رسم خريطة مواجهة عملية، وليس وصفا لتلك الأحداث، كما هو قائم من مسؤولي سلطتي الأمر الواقع في الضفة وقطاع غزة.

الملف المركزي لدولة الكيان، الذي تتعامل به دون أي اكتراث للطرف الفلسطيني، الذي لا يبذل جهدا حقيقيا للمواجهة، ما يتعلق بالمشروع التهويدي، فلم يعد الحديث عنه خططا وأفكار، بل تحول بسرعة فائقة الى حقيقية سياسية وواقع "كياني" دون أي يتأثر بكل ما يقال كلاما فلسطينيا، خاصة وان "القنوات الأمنية" بين جناحي بقايا الوطن متواصلة مع الأمن الإسرائيلي، كل ما يريد البحث عنه، في الضفة حماية لمؤسسة أصابها "العث السياسي"، ومصابة بمرض "البلادة الوطنية"، فيما غزة تبحث "وسائل تغذية كيانها الخاص".

بدأت دولة الكيان بتناول مستقبل الضفة الغربية، لجهة السيطرة السياسية وما أسمته إعلاميا "مرحلة ما بعد عباس..."، والمسار المركزي لهذا الملف يرتبط ارتباطا وثيقا بخدمة تعزيز "التهويد" في الضفة والقدس، ويرتبط ارتباطا وثيقا به، إذ تعمل حكومة نتنياهو وجهازها الأمني، على بث معلومات عن "قوة حماس" المتنامية مقابل ضعف فتح المتتالي في الضفة، مسار بدأ يأخذ مكانه في الإعلام العبري بشكل ملفت تماما، خاصة مع الحديث عن الانتخابات.

تضخيم "قوة حماس" في الضفة واضعاف مكانة فتح ليس سوى أحد اشكال "التبرير الأمني" الإسرائيلي لفرض السيطرة الإسرائيلية لاحقا، وتستخدم في ذلك كل أفعال حماس في قطاع غزة، تصريحات وأفعال فيما يتعلق بـ "القوة الصاروخية" للحركة، وقدرتها على إطلاق آلاف منها في دقائق لتضرب قلب تل أبيب، يترافق معها مؤخرا فتح جبهة "البالونات الحارقة"، ما تعمل سلطة الاحتلال أن تستخدمها في نشر الخطر لو أن حماس موجودة في الضفة، علما بأنها تدرك يقينا جدا، ان كل ذلك لا أثر له منذ زمن.

ومع مسار النفخ في "سورة حماس" والنيل من قوة فتح، أقدمت على بث معلومات متلاحقة، دون أن تبدو أنها "منسقة"، فيما يتعلق بمرحلة ما بعد عباس، وما يمكن ان يكون من "حرب الخلافة" وصراع مراكز القوى، و"المليشيات المسلحة السرية" لها.

الأمن الإسرائيلي، عبر الإعلام العبري يرسم صورة سوداوية للمشهد السياسي في الضفة الغربية، في حال غياب رئيس السلطة محمود عباس، خاصة وأنه لا يوجد شخصية مركزية فتحاوية يمكنها أن تمثل "رافعة وحدوية" تكون "خلفا" له في رئاسة الحركة، وكذا السلطة التي لا يوجد ما يمكنه أن يسد الفراغ القانوني، بعد اقدام عباس على حل المجلس التشريعي. دون أن تتجاهل أن الشخصية الأبرز التي لها أن تكون لها حضور شبه اجماعي القيادي الأسير مروان البرغوثي، والذي يحظى بدعم كبير من تيار الإصلاح بقيادة محمد دحلان.

دولة الكيان، تعمل بكل حرفية لبث صورة كارثية عن "الاقتتال القادم" بين تلك المراكز، ليس "حبا في فتح وحرصا عليها..."بل تبريرا لفرض سيادتها الأمنية الشاملة على الضفة والقدس كلها.

ملف ما بعد عباس، في الإعلام العبري يجب أن يدق ناقوس الخطر السياسي داخل حركة فتح أولا، والقوى الفلسطينية ثانيا، للتسارع في وضع "قواعد قانونية مشتركة" كي لا يحدث "فراغ قانوني" يفتح الباب لـ "معركة أمنية" تغذيها سلطة الاحتلال الى حين أن تصبح مسألة فرض الأمن ومنع الاقتتال مطلبا فلسطينيا وإقليميا بل ودوليا...

هناك فرص لا تزال ممكنة لسد "الثغرة القانونية" التي يتركها شغور مناصب الرئيس... ولنا وقفة أخرى مع تلك الخيارات لو أريد حماية ما يمكن حمايته من بقايا مشروع وليس بحثا عن "تقديس خرافة البقاء"!

ملاحظة: مستهجن تلك الحملة الأمنية الحمساوية ضد عائلة الشهيد الهابط...معقول في ثأر "بايت" بينهم وبينه قبل استشهاده 1993...بدها عراف يفك هيك لغز!

تنويه خاص: فاشية "تحالف الأزعر" في لبنان متسمرة ضد انتفاضة أهل لبنان رفضا للتقاسم الطائفي، وبحثا عن بلد يليق بلبنان الحضارة...الظلام دوما الى زوال!

إسرائيل تؤكد المؤكد...حماس تسعى لـ "كيان غزي منفصل"!

كتب حسن عصفور/ نفي أول رئيس لحركة حماس د. موسى أبو مرزوق، بأن حركته لا تسعى لأن تكون بديلا لمنظمة التحرير، لم يكن مقنعا سياسيا ابدا، ليس لأن الممارسات اليومية، ومنذ انطلاقتها حتى تاريخ زيارة إسماعيل هنية الى عُمان، تشير بما لا يحتاج نفيا، انها حركة تعمل، وليس تسعى، لأن تكون "بديلا سياسيا للمنظمة وكيانيا جزئيا عن السلطة في قطاع غزة".

ولسنا بحاجة لتأكيد، ان سلطة الانقلاب منذ يونيو 2007 التي تتحكم في قطاع غزة، ليست سوى تعبير صارخ على ذلك، ولم تتنازل حماس عن مفاصلها، حتى زمن "حكومات التوافق" مع حركة فتح، رغم "هشاشة" مضمون تلك الاتفاقات وقبول فتح بها، دون أن تتعامل بجدية حقيقية مع أسس سلطة الانقلاب، مكتفية بتقاسم وظيفي بين الحركتين، وترتيبات مشتركة لإدارة شؤون الانقسام.

ومضافا، فإن جوهر التعبير الانفصالي، وتشكيل البديل التمثيلي – الكياني، تجسد بشكل صارخ فيما يسمى بـ "تفاهمات" سرية بين حركة حماس ودولة الكيان الإسرائيلي، فهي تتم بشكل غير معلوم، ولا زالت مجهولة المضمون كليا عن الشعب الفلسطيني، فلا يكفي أبدا، ان يقال هناك "تهدئة مقابل مال" او "هدوء مقابل امتيازات"، حيث هي عملية مركبة، لكل من طرفيها ثمن ما.

ولذا ترفض حماس ودولة الكيان، اعلان مضمون تلك التفاهمات وحدودها، والمقابل المدفعون من طرفيها للآخر، وهناك مسألة جوهرية تتهرب من الإجابة عليها، ما هي "الصفة القانونية" للحركة في تلك المفاوضات، هي فصيل ما ضمن فصائل أم "سلطة حاكمة" تتفاوض بشكل غير مباشر مع سلطة أخرى.

وكي لا يبقى التحليل التقديري هو الناظم، يجب التدقيق السياسي في التقرير الاستراتيجي السنوي الصادر عن شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، والمنشور في يناير 2020، تناول فصله الخامس، ما أسماه "المنظومة الفلسطينية: الانقسام والركود السياسي وحافة التصعيد"، حيث أكد على أن إسرائيل تعمل على منع قيام دولة في الضفة الغربية، وتعمل على أن تبقى حماس سلطة في قطاع غزة ضعيفة وملجومة...وتعمل على بقاء "المنطقتين منفصلتين" ومنع المصالحة الفلسطينية.

هل من جديد، فيما نشره التقرير الاستخباري الإسرائيلي وأهداف الكيان، بالقطع لا، فهي محددة ومعلنة منذ الإصرار على انتخابات 2006، وحتى ترتيبات الانقلاب 2007 مع أمريكا وقطر، الى تاريخه بتعزيز الحالة الانفصالية في قطاع غزة على حساب منع قيام دولة فلسطينية موحدة.

لكن، المؤكد، ان طرفي الأزمة الفلسطينية ساعدا ويساعدا الكيان في تنفيذ مخططه المعلوم – العلني، حيث ترتضي فتح وسلطتها في رام الله بما هو "مقسوم سياسي" وفق القرار الإسرائيلي، توقفت كليا عن الرد والمواجهة، بذرائع لا تليق بطليعة الثورة، فيما حماس تعمل بلا ارتعاش على تعزيز "سلطتها" الخاصة في القطاع، بالتعاون الرسمي مع حكومة نتنياهو.

هل يكفي ان تعلن حركة فتح (م7) انها ترفض مخططات المحتلين وصفقة ترامب، وهي عمليا تقف على قارعة الطريق بلا حول ولا قوة، بل بمساعدته عبر بقاء آلية التنسيق الأمني دون ثمن سياسي، وكأنها باتت "قوة تنفيذية" لحماية المشروع الاستيطاني الذي بات جزءا من دولة العدو..

فيما كل بيانات حركة حماس، لا تقنع طفلا فلسطينيا غير حمساوي أو إخواني، أومن أدوات الصرف الآلي، بأنها لا تعمل يوميا على تعزيز سلطتها الانفصالية في كيان غزي خاص.

ولو كان ذلك اتهاما باطلا، لتخرج قيادة حماس في مؤتمر صحفي للرد على أهداف إسرائيل المعلنة، وأنها تتنازل كليا عن "سلطة قطاع غزة"، بما فيها المسألة الأمنية، وعلى أتم الاستعداد لنقاش كيفية العمل الى حين تحقيق المصالحة الشاملة، ولقطع الطريق على القوى المعادية في استغلال الوضع الخاص.

النفي اللغوي – الانشائي لا قيمة له، بل ربما يزيد الشكوك السياسية أكثر...فحركة الأقدام تسبق كثيرا حركة اللسان خاصة لو لم يكن صادقا!

ملاحظة وتنويه خاص: في ذكرى ميلاد الخالد الكبير جمال عبد الناصر...هل يكف القول أن "اغتيالك" كان نكسة سياسية شاملة فتحت الباب واسعا لعودة الاستعمار الحديث وأدواته الرجعية والدينية السوداء...هل يكفي القول أن حضورك العام في الوجدان الشعبي لم يكن كافيا لمواجهة الردة...هل يكفي القول أن حضور روحك الكفاحية قد تكون هي أمل بنصر يجب أن يكون...يا جمال سلاما لك زعيما خالدا حيث انت وحيث لا أنت!

الحضور الرسمي العربي في برلين رسالة أمل جديدة!

كتب حسن عصفور/ منذ الرضوخ الرسمي العربي للقرار الأمريكي بتعليق عضوية الشقيقة ليبيا في الجامعة العربية فبراير 2011، بذريعة "جرائم النظام الليبي"، عاشت الشقيقة حروبا فتحت باب كل أشكال الإرهاب، ومنحت دولا استعمارية مكانة لتمارس حقدها نهبا وسرقتها للثروة الوطنية، نفطا ومدخرات، ولصوصية علنية، وسط تأييد رسمي عربي غبي وساذج ومتآمر، لتغطية حرب الناتو علي ليبيا، ثم اغتيال زعيمها معمر القذافي في جريمة حرب، تضاف لجريمة حرب إعدام الرئيس العراقي صدام حسين وقبلهما الخالد ياسر عرفات، وبعدهما الرئيس اليمين علي عبد الله صالح.

ما تعرضت له ليبيا كادت ان تعيشه سوريا، بعد قرار رسمي عربي كان جزءا من المؤامرة العامة، لتمرير المخطط الأمريكي لتفتيت دول وإعادة تركيبها وفقا للبعد "الطائفي – الديني" عبر قاطرة الفرقة التاريخية الجماعة الإسلاموية، وتمويل قطري رئيسي مع دول خليجية مضافة.

لعل ثورة 30 يونيو 2013 المصرية، سيكتب لها التاريخ يوما، بعيدا عن كل ما لها وعليها، من ملاحظات، أنها شكلت حركة الصد الأولى لمواجهة المخطط الاستعماري الجديد للمنطقة العربية، وكسرت شوكة اداته التخريبية وحاصرت قاطرته التمويلية، وبدأت في رسم مشهد عربي، سيكون له أثر في حركة

"التصويب السياسي" لمرحلة الانحراف الأخطر منذ ما بعد اغتصاب فلسطين وإعلان دولة الكيان على حساب فلسطين.

قبل مؤتمر برلين 19 يناير 2020 لرسم ملامح "حل سياسي" للقضية الليبية، كانت الأطراف غير العربية تتولى بحث قضايا عربية، بطريقة استخفافية نادرة في مسار التاريخ المعاصر، وكانت القضية السورية، اكثرها مثالا، عندما تولت روسيا وإيران وتركيا، العمل على بحث مستقبل الشقيقة سوريا، وكأنها قضية غير عربية، توالت اللقاءات والمقترحات، أدارت ظهرها لأي راي رسمي عربي، بعيدا عن الدولة ذات الشأن، او الجماعة العربية.

أطراف ثلاثة، فارسية وتركية وروسية تقرر مستقبل دولة عربية، ولا مكانة للعرب بينهم، وكأننا امام ملامح لاتفاقات استعمارية جديدة، تحت أغلفة مختلفة، دون نكران أهمية موقف روسيا وإيران لدعم النظام السوري ضد "الغزوة الاستعمارية"، لكنه يتضح "دعما بروح استعمارية أخرى".

لذا جاءت المشاركة الرسمية العربية، مصر، الجزائر، الإمارات والجامعة العربية، وحضور الرئيسين المصري والجزائري، رسالة رسمية عربية جديدة، أن عصر الاستخفاف بالتمثيل العربي وإدارة الظهر له، قد ولى الى غير رجعة، وأن رسم مستقبل أي بلد عربي لن يكون بمشرط أجنبي أي كان ذلك المشرط.

رسالة سياسية تشير الى ان قضايا العرب لن تترك لغير العرب، وأن المستقبل سيكون لها أثرا مختلفا، ولن تتكرر حركة الخنوع التي سيطرت على المشهد العام لسنوات، كانت "سوادا" كاد أن يزيح دولا وينتج "كيانات ومحميات" بمظهر جديد.

هل ما حدث في برلين، هو الأمثل بالقطع لا، فالأصل لم يجب أن يسمح لغير العربي، أي كان ما كان، التدخل في تشكيل مصير دولة عربية، لو كانت "الرسمية العربية" ليست مكسورة الجناح السياسي، لكنها خطوة تمثل تعديلا جوهريا عما كان، ما يتطلب تقييما عميقا شاملا لبحث ما بعد "لقاء برلين"، ودراسة الثغرات التي سمحت بما حدث، ولعل الخطوة الأولى ما يتعلق بمكانة الشقيقة سوريا، ومقعدها في الجامعة العربية، فلم يعد مقبولا ابدا، ان تكون سوريا خارج الجامعة، فيما قطر تمتلك كل حق لها، وهي قاطرة التآمر الصريح.

درس لقاء برلين، لا يجب ان يقف عند صدور بيان قد لا يحقق كثيرا مما كتب فيه، وربما سيجد بعض العرب أنه لا خيار سوى بتغيير جذري لردع أدوات المؤامرة داخل ليبيا، ولكن ذلك يفرض تصويبا جوهريا في المسؤولية الرسمية، خاصة الجامعة العربية وتصحيح مسارها لاستعادة روحها "القومية" التي غابت خلال سنوات مضت.

ملاحظة: تفاعلت بعض الفصائل مع إعلان جهاز الشاباك الإسرائيلي بأنه "أحبط 560 عملية، بل أن حماس سارعت لتفاخر وكأنها قد نفذتها فعلا، رغم أن الشاباك لم يحدد ما هي تلك العمليات، رمي حجر أو رشة ماء وهدفه السياسي منه...العجز فنون!

تنويه خاص: الإعلام العبري بث خبرا مساء الاثنين 20 يناير 2020 حول نقل الرئيس عباس عاجلا الى مشفى...الخبر رسالة لما سيكون لاحقا!

"بطل التهويد" فريدمان و"المجعجعين" انتقاما!

كتب حسن عصفور/ منذ قرار تعيين "الصهيوني" ديفيد فريدمان سفيرا لأمريكا في دولة الكيان مارس 2017، وهو يتصرف كأنه "نبي التهويد" المنتظر، لا يقيم وزنا لأي انتقاد لمواقفه المنحطة جدا، تجاوزت كل من سبقه ولاءا مطلقا للدولة العبرية ومشروعها، من سفراء ومبعوثين أمريكان، وغالبهم يهود وصهاينة.

فريدمان، لا يتصرف بصفته "سفيرا" لدولة، ولكن كرباي حامل "مشروع صهيوني" يعمل على تنفيذه بلا أي ارتعاش، بعد أن أدرك أنه لا يوجد ما يمكن أن يردعه عن تحقيق "حلم هيرتزل" في فلسطين، وانتقل من الترويج السياسي للمواقف الأمريكية، بعد الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان ونقل السفارة اليها، وتأكيده ان الجولان أرض إسرائيلية، انتقل للعمل على ترسيخ أسس "المشروع التهويدي" في الضفة والقدس.

فريدمان، في أواخر 2019 تجاوز كل الخطوط الحمراء، يوم ان حمل "مجسما للهيكل" معلنا أنه بدأ العمل لإعادة البناء على حساب البراق والمسجد الأقصى، ومر تصريحه دون أن يترك أثرا في صفوف "الفصائل" التي لا تهدأ تهديدا لو مست القدس.

فريدمان، بعد قياس حجم الخنوع الرسمي الفلسطيني "سلطتان وفصائل"، أعلن يوم 8 يناير ان الضفة الغربية، هي أرض يهودية بها سكان فلسطينيين يبحث لهم عن حل إنساني ضمن "دولة اليهود"، بل وصلت الوقاحة الى ما لا نهاية عندما اعتبر الوجود الأردني في الضفة الغربية منذ عام 48 "احتلالا".

أقوال السفير الأمريكي حول الضفة الغربية، هي التنفيذ العملي للجزء الرابع من "صفقة ترامب"، وفقا لما أعلن، حيث تم طي صفحة القدس والجولان، وغزة عمليا خارج الحساب التهويدي، وباتت حالة انفصالية، فتبقى الترتيبات القادمة للضفة والسكان الفلسطينيين.

ليس واضحا، ان "الرسميات الفلسطينية" بمكوناتها كافة، تدرك أن التصريحات التي أطلقها فريدمان هي الأولى لأمريكي يحمل منصبا رسميا، بإنكار وجود "الشعب الفلسطيني"، ويتحدث عن "سكان" لهم حقوق مدنية، بلا أدني حقوق قومية، تصريحات تتبنى كليا موقف اليمين الفاشي اليهودي وفي إسرائيل.

لم يعد الأمر يتعلق بالقدس والضفة والتهويد، ومخطط فصل غزة ومنحها "كيان مستقل" بل أصبح هل هناك شعب فلسطيني، ام "قبائل سكانية" كما قالت غولدا مائير يوما، وهو بذلك يقرر طمس كل حق للشعب الفلسطيني، ويعيد الصراع الى أصله، وتحديا رسميا لكل قرارات الأمم المتحدة وأهمها الاعتراف بفلسطين دولة عضو مراقب 194 في الجمعية العامة.

المثير للسخرية، ان قيادة فتح (م7) قامت بعملية وصف وتفسير لتلك التصريحات، دون أن تدرك الأخطر فيها بإلغاء "هوية شعب" وذهبت لتشرح مخاطر "صفقة ترامب" ولم تفكر أبدا في أي خطوة عملية للرد على التصريحات الأكثر خطورة من نقل السفارة ذاتها، فمن يتعامل مع الفلسطيني كمجموعة سكانية يعلن بكل وضوح عدم وجود لهم أي حقوق قومية.

مسألة كان تكفي لأن تهتز هذه "المركزية"، لتدرك أن حالة الاستسلام السياسي التي تفرضها على المشهد الوطني، هي أحد أدوات التشجيع الرسمي لما قاله فريدمان، فليست مهمة إطار يحمل دورا مركزيا في القرار الرسمي القيام بشرح لمخاطر تصريحات فريدمان، بل عليه ومن صلب مهامه القيام بخطوات عملية للرد الفوري السريع على ذلك.

الافتراض، أن تطلب عقد لقاء قيادي وطني بلا "عقد" خاصة، تتقدم إليهم برؤية شاملة ردا على الموقف الأمريكي الأخطر منذ العام 1967، لقاء يقرر التنفيذ الفوري لكل "مقررات المجالس والهيئات الوطنية"، وأولها اعلان دولة فلسطين وسحب الاعتراف المتبادل مع الكيان دون تردد ولا تأخير.

الجهات المسماة أنها "صاحبة القرار" لا عليها الانتظار، أو تعتقد أن هناك من عليه القيام بما يجب أن تقوم به من خطوات عملية لردع المتطاولين "المهودين".

وللبعض الذي اصابته نوبة غضب لا حدود لها على اغتيال سليماني الفارسي، وصل الأمر اعتباره "شهيد القدس"، والتهديد بفصل جديد من الرد "الاستراتيجي" على أمريكا، هل لكم تنفيذ "خطوة" ولو عرجاء جدا انتقاما لشعب وقضية وطنية!

ملاحظة: انتهى "فيلم سليماني: بكل مودة سياسية...المتضرر الأول من ذلك كان شعب العراق وسيادته كما قالها قادة الدولة ومؤسساتها...التقاسم الوظيفي بين الغزاة يدخل طورا جديدا...شكرا قطر للمرة الكام ...مش معلوم!

تنويه خاص: كم هو عار على مركزية (م7)، أن تتعامل مع أهل قطاع غزة كما أشار بيانهم...تفخيم المظاهرات تجاهل الحقوق...ما اصغركم!

"بلالين حماس" وتوسعة معبر "كرم أبو سالم" الاقتصادي!

كتب حسن عصفور/ لعل كتبة حركة حماس وليس ناطقيها، هم الأكثر تعبيرا عن أهدافها الحقيقية التي تعمل من أجلها، خاصة وأنهم يقومون بنشر "الأهداف الحمساوية" دون ان تبدوا كأنها "مواقف رسمية"، ويمكن لأي منهم أن يخرج ويعلن انها "اجتهادات" شخصية، بل ولا يخجل أن يعلن عدم فهم "الأخرين" لمقصده، الى ان يتم تحقيق الغاية من ذلك الاستخدام.

جوهر الترويج الإعلامي للكتبة الحمساويين، أن الهدف المركزي لكل النشاطات "الساخنة" على السياج الفاصل غايتها تحسين الوضع الاقتصادي، وترجمة للمعادلة الأصل "تهدئة مقابل مال وخدمات"، دون أي إشارة للبعد الوطني في تلك الوسائل التي يسمونها تزويرا "مقاومة"، رغم انها باتت "متاجرة" لا أكثر، وكأننا في "سوق عكاظ" الاقتصادي.

تنشيط "فعل البلالين" من قبل حركة حماس وتوابعها من مسميات حزبية، مؤخرا، يكشف أن جوهر العملية الرئيسية للحركة، هو تعزيز سلطتها المركزية في قطاع غزة، وأن ما لديها من "أسلحة" ستوظف لخدمة تلك الغاية، والمفارقة الأكبر، عندما تصدر تصريحات لقيادات سياسية منها، تتحدث عن رفضها لصفقة ترامب، وأنها لن تسمح بأن يتم تمريرها، وستواجه تهويد القدس والأماكن المقدسة.

كلام حماس الرافض للصفقة الأمريكية، ينكسر أمام حقائق ممارستها وسلوكها العام، ليس فقط ما له صلة بحملات الإرهاب والقمع ومصادرة الحريات في القطاع، ضد كل من يمثل "مصدر قلق" لمشروعها الخاص، فهي ومن خلال " حركة البلالين" تفتح جبهة لخطف الضوء من المركز الى الأطراف، وهي تعلم يقينا ان الإعلام العبري والعالمي يبحث عن "الدهشة"، حتى لو كانت فارغة ليصنع منها "خطرا محتملا" يجب الاستعداد له، بل أن بعضهم يرى فيها ما يستحق القيام بحرب شاملة لوقف تلك "البلالين"، وهم أكثر معرفة بحقيقتها بل ودورها وما تخدمهم في الوقت الراهن، من سحب بساط المواجهة الوطنية ضد الصفقة الأمريكية وتهويد القدس، الى "خطر البلالين" الحارقة.

ولأن البعض الفلسطيني عاجز عن الفعل الحقيقي ردا على الغزوة التهويدية، يبحث عما يسد العورات التي باتت فاضحة جدا لتلك المسميات الحزبية، التي تستبدل المقاومة الشعبية بـ "حركة البلالين" و"مقاومة البيانات"، وسريعا يعيد الإعلام العبري التفاعل مع ذلك، ويطالب بالرد الفوري، فتكون حركة القصف العسكري ليصبح الخبر الأهم...

ولأن حبل الكذب السياسي – الاجتماعي قصير جدا، وأن ما يروجه كتبة حماس ونشطائها على مواقع التواصل الاجتماعي، هو الصدق لا غيره بأن هدف الحركة تحسين شروط الحصار بالقدر الممكن، وكل فعل لخدمة ذلك، لا غير، ولا صلة له ابدا بجوهر القضية الوطنية، وفي وسط معركة رفض الصفقة الأمريكية والحرب السياسية عليها، وحرب التهويد في الضفة والقدس، تخرج حركة حماس لتعلن، عن قيامها وعلى لسان مسؤول في وزارتها للاقتصاد، " إنه تم البدء بوضع ومناقشة إجراءات عملية لمشروع تطوير وتوسيع معبر "كرم أبو سالم" التجاري، وسيتم إضافة مساحات جديدة للمعبر من شأنها أن تساهم في تحسين حركة التجارة من وإلى قطاع غزة، وتوحيد الجهود للارتقاء بالعمل في المعبر".

ما هو هدف تحسين وتطوير وتوسيع المعبر التجاري مع إسرائيل، ولما الآن بدأت حماس تستعد لهذ الخطوة الاقتصادية، وما علاقتها بالتفاهمات الجارية والمفاوضات السرية غير المباشرة، أليس ذلك يمثل تعزيزا مباشرا لعملية الفصل السياسي عبر الباب الاقتصادي، اليس ذلك سحبا سياسيا من رصيد مواجهة الصفقة الأمريكية ومشروع التهويد، ورسالة سياسية واضحة أن حماس لا علاقة لها بغير "حصتها" الجغرافية، وكل ما يقال كلاما في كلام و"برقعا" لا بد منه لتبرير الصفقة الحقيقة "مال وكيان مقابل الفصل".

خطوات حماس "الانفصالية" تتسارع على وقع تسارع تقديم الصفقة الأمريكية ونشرها...وغير ذلك ليس سوى كذب سياسي مبرمج...أقوال البحث عن المال تعززها خطوات هدفها ذلك، وليس بعيدا ما قاله القيادي فيها خليل الحية في شهر ديسمبر 2019، "نحن نطرح ممرا مائيا بأي صيغة كانت؛ من أجل أن ينتقل الشعب الفلسطيني إلى العالم بحرية، ولا يمكن أن نقبل أن يبقى شعبنا محاصراً في سجن غزة"....

ذلك هو جوهر المشروع الحمساوي "كيان غزة الخاص"، ولذا بدأ العمل بتطوير المعبر التجاري تمهيدا للقادم السياسي – الاقتصادي، وكل فعل منها "بلالين" وغيرها سيكون لخدمة ذلك، لا أكثر.

ملاحظة: دعوة ترامب لرئيس حكومة الكيان نتنياهو وزعيم المعارضة غانتس عشية عرض صفقته "التاريخية" لليهود كما وصفها بيبي، يمثل أن الطرف الآخر عربا وفلسطينيين قيمتهم رسالة "واتس أب" لا أكثر...الشكل مفتاح الوزن السياسي يا أنتم!

تنويه: حققت دولة الكيان غايتها من مؤتمر جرائم حرب النازية، رغم انها دولة متهمة بتلك الجرائم، وانتهى "الرد الفلسطيني" بأقسى عبارات الرفض والتنديد...مشهد تكثيفي للحقيقة الراهنة طرف يحصد وطرف يجعج!

بيان داعش لخدمة خطة ترامب!

كتب حسن عصفور/ أصدر تنظيم "داعش" الإرهابي، يوم الاثنين 27 يناير 2020، يعلن فيه عن بدء مرحلة جديدة تستهدف إسرائيل، في تسجيل صوتي نُسب إلى المتحدث باسم التنظيم أبو حمزة القرشي، مدته أكثر من 37 دقيقة، وإلى إفشال خطة السلام الأميركية. وقال المتحدث، إن زعيم داعش الجديد أبو إبراهيم الهاشمي القرشي، "عزم على نفسه وإخوانه المجاهدين (...) على مرحلة جديدة ألا وهي قتال اليهود واسترداد ما سلبوه من المسلمين". مضيفا: "ما زالت عيون أجناد الخلافة في كل مكان على بيت المقدس"، متعهداً بهجمات كبيرة في قادم الأيام.

البيان مفاجئ ونادر جدا، كون "داعش" منذ "إطلاق عنانها" لتخريب سوريا ولتمرير الصفقة الإيرانية الأمريكية لتقاسم العراق وترسيخ الطائفية السياسية نظاما بديلا، لا تضع دولة الكيان أبدا جزءا من "ساحتها العملياتية"، ولم تنفذ أي نشاط ضدها، او ضد مصالحها، بل أن بعض تنظيمات تمثل رديفا لها نشطت تحت رعاية المخابرات الإسرائيلية ضد سوريا من الجولان، فيما اقامت لهم

أمريكا مشفى، تم نقله بعد انتهاء المهمة الى قطاع غزة لخدمة نشاطات حماس، ضمن الصفقة الدائرة معها برعاية قطر.

فتح باب الشك أو اليقين المطلق، أن بيان داعش الأخير حول المرحلة الجديدة، عشية الكشف عن خطة ترامب، يأتي في سياق منح دولة الكيان، وكذلك الولايات المتحدة كل المبررات لمواجهة تطورات الغضب الفلسطيني، خاصة في الضفة الغربية والقدس، (قطاع غزة خارج سياق المواجهة الفعلية).

دولة الكيان، تعلم أن الغضب الشعبي الفلسطيني لو انطلق قد يخرج كليا عن "السيطرة" المحسوبة، أو "روابط التنسيق الأمني"، ما يمثل مواجهة لكشف عورتها الاحتلالية، ويفتح مرحلة تعيد الاعتبار للكفاح الوطني الفلسطيني، يتجاوز كل الحسابات والتقديرات، خاصة وأن منسوب الغضب المخزون تعاظم جدا منذ اغتيال الشهيد المؤسس الخالد ياسر عرفات، وتهويد كل ما أمكن تهويده.

حدود الغضب، لا تزال في ذهن سلطات الاحتلال، بأنها تحت دائرة السيطرة، وتلك ثقافة أمنية، نتجت عن تجارب سابقة، خاصة ما عرف يوما بـ "هبة السكاكين"، والتي مثلت مرحلة كان لها أن تفتح الباب واسعا لمشهد ثوري فلسطيني، أدخلت الهلع لكل مرتبط بجيش الاحتلال، شكل نضالي جديد انتشر بسرعة اذهلت أجهزة امن المحتلين والسلطة الفلسطينية، التي لعب جهازها الأمني بكل فرعه، الدور الرئيسي في محاصرة تلك الهبة الثورية، بناء على تعليمات الرئيس محمود عباس.

المشهد العام، لا يبشر ان ثورة غضب عارمة ستنطلق في الضفة والقدس، ولكن ذلك لا يلغي انفجارا مفاجئا ليس ضمن الحسابات التقليدية، ولذا كان لا بد لأجهزة الأمن في دولة الكيان، مع شقيقتها الكبرى الأمريكية، ان تقطع الطريق مسبقا على أي عمل كفاحي فلسطيني، عبر اعلان بيان داعش، ليكون "المظلة" التي تستخدم لمواجهة الحق بالباطل.

"داعش" اسم مرتبط بالإرهاب في الذهن العام عالميا، فكل عملية تنسب لها تمثل نيلا من رصيد الفلسطيني، ولذا يجب الحذر المطلق لما بعد البيان الإسرائيلي الداعشي، ويجب الاجماع الوطني على رفض ذلك البيان، والتشكيك في الجهات التي أصدرته، وقطع الطريق على الاستخدام العبري له.

بيان كله شبه، ومن لا يراه كذلك ليس سوى ساذج سياسي باختصار.

ملاحظة: أحسن وزير الخارجية السعودية بن فرحان، سرعة الرد على بيان الكيان، معلنا أن لا ترحيب بالإسرائيليين في المملكة، وحضورهم مرتبط باتفاق سلام مع الشعب الفلسطيني...بيان أحبط احباطا!

تنويه خاص: مفارقات المشهد الفلسطيني، ان القوى السياسية (بدون مسميات) تتحرك لرفض الخطة الأمريكية في الضفة بمعزل عن قطاع غزة، علما بأنها تقريبا هي ذاتها...شيزوفرينيا لا تجدها سوى هنا فوق أرض فلسطين!

بينيت يختطف الضفة لليهود والفصائل تصفق كلاما!

كتب حسن عصفور/ في ظل قيام حركة حماس بالبحث عن ترسيخ "كيانها الانفصالي الخاص"، وإدخال الساحة الفلسطينية في حرب سياسية مركبة، تقوم دولة الكيان الإسرائيلي بالذهاب بعيدا نحو ترسيخ "مشروعها اليهودي" في الضفة الغربية والقدس.

لم يعد الحديث عن التهويد كلاما أو تقديرا، او مخاوف بدأت عمليا منذ اغتيال الخالد ياسر عرفات كمقدمة ضرورية لذلك، بل بات "واقعا قائما" يسير بسرعة فائقة يتجاوز كل ما أعلنته الحركات الصهيونية قبلا...

تسارعت "قاطرة التهويدي" بلا حواجز منذ اعلان وزير الخارجية الأمريكية بومبيو في شهر نوفمبر 2019، ان المستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقدس لا تخالف القانون الدولي و "بعد دراسة جميع جوانب النقاش القانوني بعناية، توافق هذه الإدارة ... على ان (إنشاء) مستوطنات مدنية إسرائيلية في الضفة الغربية لا يتعارض في حد ذاته مع القانون الدولي".

وفي يناير 2020، أعلن السفير الأمريكي فريدمان، رسميا افتتاح المرحلة الجيدة من التهويدي العلني، باعتباران الضفة الغربية هي "يهودا والسامره"، ما أطلق العنان الرسمي للحكومة الإسرائيلية ووزير جيشها الإرهابي بينيت، مسارعة

الخطى في تحقيق الحلم الصهيوني باستبدال "الهوية الفلسطينية" لأرض الضفة الغربية، والتي أكدها اتفاق "اعلان المبادئ – أوسلو 1993" بأن الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة، أرض فلسطينية، ال اعتبارها "أرض يهودية". (ليدرك البعض لما قامت أطراف فلسطينية بالتحالف مع اليمين الإرهابي في إسرائيل لاغتيال ذلك الاتفاق عبر عمليات منسقة، اغتيال رابين وعمليات عسكرية بثمن متأخر).

يوم 15 يناير 2020، قفز اليميني الإرهابي بينيت خطوة كسرت كل "الحدود السياسية"، بأن أعلن عن إنشاء 7 محميات طبيعية جديدة في منطقة "ج"، والتي هي جزء من أرض الضفة الفلسطينية، مؤكدا "اليوم نعطي أرض إسرائيل قوة كبيرة، ونواصل تطوير المستوطنات اليهودية في المنطقة 'ج' بالأفعال، وليس بالأقوال".

مرحلة صراع جديدة فتحها ذلك الإعلان، بأن أصبحت الضفة الغربية هي جزء من أرض إسرائيل، دون أن يصاب برعشة ما من رد فعل ما، وكأنه يعلم يقينا "حدود" الرد الفلسطيني، رسميا وشعبيا، ولن يخرج عن بيانات لن يضيع وقته في قراءتها كي لا يخسر "زمنا من زمن التهويد".

هل هناك ما هو أكثر اعلانا صريحا بخطف الهوية الفلسطينية، عبر بيان رسمي من وزير الجيش الإسرائيلي، الذي يرأس المؤسسة الأمنية بكاملها، تلك المؤسسة التي تنسق معها سلطة رام الله أمنيا، دون ان يقيم لخدماتهم "الرخيصة" قيمة، فلا مكان لمن يسترخص شعبه، ولا احترام لمن يسترخص قضيته الوطنية.

بينيت ذاته الذي يشرف على تنفيذ "تفاهمات حماس – إسرائيل" يعلم جيدا، وعبر الواقع والتقديرات الاستخبارية، أن حركة حماس لا تبحث سوى "تعزيز كيانها الخاص"، الذي تنتظره الحركة الإخوانية منذ تأسيسها، ويدرك أن "التفاهمات" وتفاصيلها أكثر قدسية لديها من القدس والضفة، ودولة فلسطين، ولذا بدأت دولة الكيان تسارع خطاها في تغذية المشروع الحمساوي الانفصالي بالتوازي مع تغذية المشروع التهويدي.

هل هناك ضرورة لأن يقال، بأن الموقف الرسمي الفلسطيني بكل مكوناته، هو الأداة الفعلية لتكريس "التهويد" في الضفة والقدس، هل من ضرورة للتأكيد، ان

كل بيان كلامي منها يمثل إضافة "حجر جديد" في ذلك البناء، وأن حكومة الكيان قد تكون جزءا من صياغتها، كونها تمثل تهديدا عمليا للروح الفلسطينية، ودلالة على انهيار كل أدوات "تدفيع الثمن" للفاشية الجديدة المعاصرة التي تحتل أرض فلسطين، وأحالتها لـ "أرض إسرائيل"..

هل أصبح العقل الفلسطيني المسكون بتاريخ كفاحي طويل بحاحة لصياغة "أدوات سياسية جديدة"، أي كان حجمها، تبدأ في مواجهة مصادرة أرض فلسطين ...

15 يناير 2020، مرحلة تاريخية جديدة في مسار القضية الوطنية الفلسطينية، أنهت رحلة وفتحت باب مرحلة...والتاريخ لا ينتظر متردد وجبان، وبالقطع من باع ذاته لشيطان تهويدي بمشروع انفصالي...

فصائل منظمة التحرير وداعا...والى لقاء مع حدث تاريخي كفاحي قد لا يطول ولكن بغير من أضاع حقا!

ملاحظة: كأن "التفاهمات" تتطلب "لعبة الصواريخ" الصوتية، تستجلب "قصفا صوتيا"...يصبح الخبر قصفا بقصف "عسكري"...لعبة عسكرية جاءت لتغطي على خبر بناء "المحميات"، معقوووول صدفة!!

من طرائف الغازي التركي قوله، انه لا يحتل ليبيا ولكنه لن ينسحب منها...حتى الغباء بات تركيا!

تصريحات "البعض الفصائلي" استخفاف بعقل الفلسطيني وتاريخه!

كتب حسن عصفور/ تستمر "ملطمة" فصائل محور إيران في فلسطين، على اغتيال قاسم سليماني، لم تكتف بما فعلته من بيانات وبيت عزاء، لم يشهده لبنان، حيث حزب الله، فذهب بعض منها الى إيران للمشاركة في جنازته، وزيارة منزله، دون أي حسابات تتعلق بالوطنية الفلسطينية.

المفارقة التي تثير الغرابة، لم نر مشاركة بارزة إعلامية لأي من وفود غير ممثلي حركتي حماس والجهاد، وكأن الإعلام يبحث مزيدا من "توريط" الفلسطيني في ظل مجمل تعقيدات المشهد العام، حيث تضيق الخناق على مشروعه الوطني تهويدا وحصارا وخطة فصل لم يبق عليها الكثير.

وليتهم، اختصروا أفعالهم على ما حدث، لكنهم وبشكل غريب أطلقوا من التصريحات ما يمكن وصفه استخفاف علني بالذاكرة الفلسطينية وتاريخنا أولا، وبالعقل والمنطق ثانيا.

فأن يعتبر رئيس حركة حماس إسماعيل هنية بأن سليماني "شهيد القدس" وكررها ثلاثا، فهي سقطة سياسية كبرى، بل نفاق سياسي غير مسبوق، فإيران تحديدا لم تتقدم بأي خدمة مباشرة لتلك المدينة المقدسة التي تتعرض لحركة تهويد بأسرع من "نفاق" الفصائل تلك، لم نسمع يوما ان تقدمت بدعم لأي صندوق خاص يعني بترميم أو بناء أو شراء منازل معرضة للبيع لاستكمال تهويديها.

لم نسمع رد فعل عملي على الخطوة الأمريكية بنقل السفارة الى القدس والاعتراف بها عاصمة للكيان، ولو بـ "رصاصة طائشة" من ممثلها الرسمي في لبنان حزب حسن نصرالله، الذي لا يهدأ وهو يهدد بقصف تل أبيب منذ 2006 لو انها قامت بأي فعل يغضبه ويغضب بلاد فارس.

وصف لا يليق ابدا، ان يطلقه هنية على شخصية لم تر القدس منها عملا يمكن ان يتذكره أي فلسطيني، دون حركة "الأتباع العمياء"، وبعيدا عما ستلحقه من أذى إقليمي لفلسطين، بل ولقطاع غزة ذاته الذي يخضع لكارثة إنسانية منذ أن قررت الحركة الحمساوية انقلابها الأسود يونيو 2007.

وذهب البعض وصف دعمه لـ "المقاومة"، بأنه كان عنصرا أساسيا في تطورها، وهنا نفتح قوسا يجب ان يكون فاصلا في التعريف اللغوي، حيث أن المقاومة الفلسطينية ليست هي الحركات التي تدعي ذلك راهنا، ودون نقاش حول طبيعتها وحقيقة أمرها، وانها تتنافى بحكم التسمية أصلا مع جوهر المقاومة الوطنية، المقاومة الفلسطينية هي الثورة بتاريخها وقواها التي حملت راية الثورة منذ 1965، وصنعت المجد الفلسطيني المعاصر، قبل أن تأت بعض قوى لتنهش منه وبه، ما أصابه بوهن قدم الخدمة الكبرى للعدو القومي.

من حق حماس والجهاد أن يشكروا من شاءوا دون ان يكلفا ذاتهما بأنهما "المقاومة"، فهما فصليين لا أكثر، دون البحث في تفاصيل أخرى.

كفى ترداد مقولة فقدت كثيرا من حقيقتها، فالمقاومة ليست صاروخا يطلق بحساب هنا وهناك، فهي صناعة شعب وليس غيره، ومن اجله تكون وليس لغيره.

وتكتمل حلقة الاستخفاف الكلامي لبعض من هؤلاء، ان يخرج شخص غير قادر على فعل خطوة عملية واحدة لكسر الحصار عن قطاع غزة، او يعالج من اصابهم إثر من مسيرات الغضب الغزي، او يمنع مطاردة رافض لإرهاب في غزة، ليعلن بكل "فخر" أن مقتل سليماني تعني بدء استراتيجية جديدة في المواجهة مع أمريكا...

كم عار لفلسطيني أي كان، ان لا يعتبر كل ما سبق اغتيال شخصية إيرانية للقضية الفلسطينية، بما فيها أطول مواجهة مع العدو القومي امتدت 4 سنوات وانتهت باغتيال المؤسس زعيم الشهداء وسيدهم أبو عمار، لم نسمع خلالها كلمة إيرانية واحدة تقف مع الفلسطيني، ولم نر فعلا واحدا لأدوات إيران ضد إسرائيل، ثم 3 حروب دمرت القطاع، واسقطت مئات الشهداء، ولم نسمع منه قولا يوازي قوله هذا "التحدي الاستراتيجي".

مجددا، ابكوا، الطموا، افعلوا ما شئتم عويلا على سليماني، لكن بعضا من احترام العقل الفلسطيني قبل تاريخه يا أنتم!

ملاحظة: نقابة صحفيي فلسطين أصابها غضب بعد استقبال بعض من مسؤولي سلطة المقاطعة وقيادات فتحاوية (م7) لصحفيين من الكيان...غضب الكلام لن يفيد فأجسادهم خالية من الحساسية الوطنية...قاطعوهم أياما وسترون النتيجة الأفضل!

تنويه خاص: في وقاحة سياسية نادرة يذهب رئيس حكومة التحالف الإخواني الداعشي السراج مع وزير الغزو التركي الى الجزائر لمناقشة "تبيض" الاحتلال...روابط القرى تتجدد ولكن فوق أرض ليبيا!

حدث فرنسي في القدس العتيقة كشف عورة غياب الحدث الفلسطيني!

كتب حسن عصفور/ لم يتوقع أي كان، فلسطينيا أو غيره، حدوث ما حدث يوم 22 يناير 2020، أن يعاد مشهد يوم 22 أكتوبر 1996، عندما تصدى الرئيس الفرنسي الراحل جاك شيراك لعناصر المخابرات الإسرائيلية (الشاباك) ومنعهم من دخول كنيسة القديسة آن في القدس العتيقة، بقيام الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بتكرار ذات المشهد، وإن كان بلغة أكثر لطفا، ومنع مخبرا إسرائيليا بدخول المكان المقدس، كرسالة ان حمايته هناك ليس شأنا إسرائيليا ابدا.

عندما زار د. شيراك، كما أطلق عليه الخالد ياسر عرفات، أرض فلسطين كأول رئيس عربي أو أجنبي، بعد انتخاب المؤسس الشهيد أبو عمار رئيسا لأول سلطة فلسطينية في التاريخ، لم يحافظ عليها من تولوا أمر إدارتها و"رموا بها للتهلكة السياسية"، فجر الرئيس الفرنسي مفاجأته الثانية بمشهد لم تتمكن وسائل إعلام الدولة العنصرية من إزالته من الذاكرة الإنسانية وذاكرة محرك البحث الأشهر غوغل.

الحدث الفرنسي، من قلب القدس العتيقة، وفي نسخته الثانية فجر تلك الذاكرة، وأعادها للنور بعد غيبة طالت 24 عاما و3 أشهر، وفي توقيت حساس جدا حيث التغطية الإعلامية العالمية تطارد ما تصنعه دولة الاحتلال من "حدث" مستغلة جرائم الفاشية.

الحدث الفرنسي الأول والثاني، جاء "تعويضا قدريا"، عما أصاب سلطة "أهل الدار" وفصائلها من خذلان كفاحي فتح الباب لسيطرة الرواية العدوانية، وتغييب الحضور والكفاحي الفلسطيني، حدث أظهر أن السلوك الفاشي في المؤسسة الرسمية الإسرائيلية، ليس عابرا، وأن جرائم الحرب المرتكبة ضد شعب فلسطين، أرضا وسكانا وقضية، مكون مركزي لثقافة الدولة العبرية.

الحدث الفرنسي فرض حضور "القدس العتيقة" بلدة وتراثا ومقدسات، انها فلسطينية الهوية كانت وستبقى كذلك، وأن خيار الخالد الشهيد ياسر عرفات، بأن القدس دون غيرها هي مفتاح السلام، قدس فلسطينية الهوية والانتماء، خالية من عنصر "التهويد" الذي تعمل دولة الكيان وعبر القاطرة الأمريكية تمريره، دون حساب لزمن الغضب المخزون وطنيا.

الحدث الفرنسي، كأن القدر صنعه لكشف عورة مدعي التمثيل الفلسطيني، والثرثارين كلاما عن مقاومة عدو محتل، بتغييب أي فعل أو نشاط يتزامن مع ما فعلته دولة العدو من مظاهرة عالمية للحديث عن "جرائم الحرب الفاشية"، لفضح "جرائم حرب" الكيان، وهي بلا حصر ولا عدد وأرشيف فلسطين فاض بما يختزنه منها.

كان لمسؤولي تلك "السلطة" أن يحيلوا كل مدن الضفة والقدس مسارحا لعرض بعضا من "مظاهر الفاشية"، التي ارتكبتها دولة إسرائيل وعصاباتها ما قبل الاغتصاب وما بعده، أن تقيم معارض صور في شوارع الضفة وتستحدث أماكن عرض في المقرات التي أصابتها برودة أطاحت بما كان لها من روح انتماء.

كان لسلطة، لو انها ليست مصابة بهوان وطني وجسدي، أن تصنع حدثا من محرقة "الدوابشة"، كما حاولت سيدة مقدسية أن تصع منها "حدثا".

وتجاهلت حرك حماس كيفية أن تصنع حدثا شعبيا موازيا إعلاميا واحالة قطاع غزة مسرحا مفتوحا لتقديم الرواية الفلسطينية عن جرائم حرب دولة الكيان، بدلا من "صغائر حزبية" بحثا عن مكاسب سوداء، وكأنها رضخت لطلب إسرائيلي عبر المندوب القطري ألا تقم بأي نشاط حقيقي لـ "التشويش" على الحدث الصهيوني"، وفتح أرض القطاع لاحتضان كل ما يعيد لفاقدي الذاكرة، وخاصة لدول حضور فاعلية القدس العبرية، ما كان ضد الفلسطيني، ولا زال...لكنهم مشغولين بتغطية رحلات سفر بفعل يمس قلب القضية بديلا.

في غياب "الحدث الفلسطيني" نقول شكرا د. شيراك في ذكرى ما فعلت...شكرا إيمانويل ماكرون فبضع ثوان منك هزت صورة مشهد سوداوي، سلطت ضوءا تستحقه القدس وفلسطين.

ملاحظة: حساسية قطر نحو مشاعر بني صهيون تثير الاعجاب السياسي جدا...فعشية افتتاح مؤتمرا لإحياء ذكرى جرائم فاشية، وصل مندوبها حاملا حقائب المال كي لا يتصرف بعضهم ما يزعج "اليهود"...اخلاص فريد جدا يا هيك يا بلاش!

تنويه خاص: حكومة لبنان الجديدة فتحت الباب لقسمة وطنية أكبر...حكومة "اللون الحزبي الواحد: لن تنقذ بلد دخل عالم مجهول...دون إصلاح حقيقي الناس مش حتنام تاني بعد أن سقطت كل "وسائل التنويم السابقة"!

"حكومة الفساد" و"الفاشية الجديدة"!

كتب حسن عصفور/ ظاهرة سياسية نادرة، أن يستمر شخص أدين بعدد من تهم فساد رئيسا لحكومة، ولا يكتفي بذلك، بل يذهب لتعيين شخصيات أخرى، متهمة بالفساد، يتبارون أي فاسد منهم أكثر من الآخر.

كل الصفات لصقت ببنيامين نتنياهو، وآخرها "ملك الفساد" ورئيس حكومة الفساد، ذهب هذا بعد إدانته بتعيين عدد من الوزراء مدانين تماما بالرشوة والفساد، عين لمنصب وزير الزراعة النائب دافيد بيتان، "رغم حقيقة أن الشرطة أوصت في آذار بتقديمه الى المحاكمة بتهمة أخذ رشوة في 12 قضية مختلفة"، وكان نتنياهو عين نائب الوزير يعقوب ليتسمان وزيرًا للصحة، رغم حقيقة أن الشرطة أوصت قبل خمسة أشهر بتقديمه الى المحاكمة بتهمة الرشوة، التحايل وخيانة الثقة.

صحيفة "هآرتس" العبرية لخصت المشهد بـ " ...وفي ضوء حقيقة أن رئيس الحكومة بجلالته متهم بمخالفات الرشوة، التحايل وخيانة الثقة – فلا يمكن لنا الا أن نعترف بأن منطق بيتان ينطبق تمامًا. إذا كان نتنياهو، درعي وليتسمان يمكنهم، فلماذا لا يمكن لبيتان؟ هكذا هو الحال حتى يصبح الفساد نمطًا سلطويًا سائدًا".

ولذا لم يكن مفاجئا ابدا، ان يكشف استطلاع رأي جديد أظهر، أن أغلبية الإسرائيليين، يعتقدون بأن "قيادتهم فاسدة جدا".

وقال معهد ديمقراطية إسرائيل (غير حكومي) إن 58٪ من الإسرائيليين، يعتقدون بأن قيادتهم "فاسدة أو فاسدة جداً"، فيما قال 24٪ إنهم يعتقدون أن هذه

القيادة "فاسدة نوعاً ما"، بمقابل 16٪ قالوا انها ليست فاسدة، و2٪ لم يملكوا رأياً محدداً.

نتنياهو، وحكومته تنال من ألقاب الفساد ما لم ينله غيرها، لكنها تتصرف وكأن الأمر غير ذي صلة بها، بل ويجول في كل مكان بالعالم، دون أن يشعرك انه "كومة فساد"، بعيدا عن سخرية البعض أن ما لحقه من تهم لا تذكر مقابل فساد البعض في بلادنا، لكن القانون العام لا يضع "قانونا" لفاسد كبير وآخر صغير، بل للفاسد أي كان مقداره وطبيعته.

لو كان الوضع الفلسطيني أكثر "صحية"، واقل فسادا في المؤسسة الحاكمة الرسمية في بقايا الوطن بجناحية شمالا وجنوبا، لأصبحت حكومة الفساد هدفا سياسيا مباشرا، خاصة وانها أحكام وتهم قضائية وليس استنتاجات وتخمينات، عززها استطلاع رأي يعلن أن "قيادتهم فاسدة جدا".

هل فساد المؤسسة الرسمية الفلسطينية يمنع القوى المجتمعية من الاستفادة مما كشفته وسائل الإعلام العبرية، خاصة هيئات ملاحقة الفساد والشفافية وكذلك مقاومة الاستيطان، هل أن حكومة فاسدة مرتشية لا تمثل خطرا على المشهد السياسي في المنطقة، وكيف لها ان لا تعمل على تغطية ذلك بالذهاب الى ارتكاب "جرائم حرب" بأشكال مختلفة، وخاصة بفتح باب الاستيطان واسعا والعمل على ضم أراضي وتسريع حركة التهويد في الأرض الفلسطينية وتحديدا بالضفة والقدس والأغوار.

حكومة فاسدة جدا، مقدمة على انتخابات تراها مصيرية، ستعمل كل ما يمكنها للهروب من فساد الى افساد مستقبل الفلسطيني لتعزيز عناصر "الفاشية الجديدة" المرتبطة بقتل مستقبل شعب ونهب أرضه وحركة تهويد غير مسبوقة. تتطلب مواجهة موسعة جدا كي لا تصل الى غايتها، خاصة في ظل التطورات الأمريكية الإيرانية، التي قد تجدها الحكومة الفاسدة جدا فرصتها لتكريس مخططها "الفاشي الجديد".

نعم، وجب تحديث تعريف "الفاشية" بانه ليس ما يتعلق بجرائم ضد انسان فحسب، بل ما يتعلق بالأرض والهوية والهدف الوطني، فهي جرائم حرب يجب أن تدرج ضمن التعريف الحديث للفاشية بتعريفها القديم.

ولأن الرئيس محمود عباس لا يبحث "مواجهة خشنة" مع العدو القومي الاحتلالي، وحدد إطار المقاومة التي يريدها بـ "المقاومة الناعمة"، تطويرا لما سبق اختراعه من "مقاومة ذكية"، فهل له أن يستخدم "الناعمة والذكية" في مواجهة "الفاشية الجديدة"...سؤال لا يكلف كثيرا لكنه يحتاج الى قرار!

ملاحظة: حماس قامت باختراع شكل جديد للهروب من الوفاء بما عليها للموظفين، قررت فتح "التبرع الاختياري"...صراحة مخترع بدها عليه جائزة كبرى من نوع "شنط محمد"!

تنويه خاص: هاجم الحاخام الأكبر في إسرائيل يوسف المهاجرين اليهود من أصول روسية، ونعتهم بالـ "أغيار" وشيوعيين يكرهون الديانة اليهودية. طيب هيك يهودي بيكره يهودي معقول ما يكره كل عربي ..يا أنصار التطبيع !

حماية "الشرعية الرسمية" الفلسطينية عبر "شرعية وطنية"!

كتب حسن عصفور/ سارعت حركة حماس، وبشكل غير مسبوق منذ اطلاقتها ديسمبر 1987 كبديل مواز لمنظمة التحرير، من خطواتها العلنية لتكريس انها باتت "كيانا ممثلا"، ولم تعد تتصرف كما في السابق بصفتها "فصيل" له حضور مميز، يترافق ذلك مع حملة سياسية موازية لتشويه التاريخ الوطني الفلسطيني مقابل "اختلاق رواية" خادعة كي تبرر حقها في "وراثة" التمثيل الوطني.

بلا أدنى شك، استغلت حماس، حالة "الوهن السياسي" الذي أصاب "المؤسسة الرسمية الشرعية" وتغييب دورها الفاعل، والتخلي الكلي عن تنفيذ قراراتها، واضعاف روح الشراكة السياسية، التي جسدتها تاريخيا اللجنة التنفيذية، ولم يعد هناك قيمة لأي إطار من أطر ومؤسسات منظمة التحرير، واختراع ما يسمى بـ "اللقاءات التشاورية"، في ظل الظروف السياسية المعقدة، للهروب من اتخاذ قرارات تتصادم مع أطراف لا ترغب "الرسمية" الصدام معها، ما أدى الى "تبهيت" القيمة السياسية للإطار القيادي الأعلى في منظمة التحرير.

وكان صمت "الرسمية الفلسطينية" على تجاوز حماس في السابق، تحسبا من غضب بعض "تحالفات حماس" وخاصة قطر وتركيا، سببا مضافا لما تقوم به للنيل من وحدة التمثيل الوطني، ما منحها "قوة" لعدم الاهتمام بأي موقف رافض لسلوكها الذي يلحق ضررا بمجمل القضية الفلسطينية.

سلوك حماس ومواقفها ضد التمثيل الرسمي، ليس وليد الحالة الراهنة، ففي سنوات سابقة، بدعم من دول عربية وإيران والكيان الإسرائيلي كان لها تمددا سياسيا ولكن بصفتها "فصيلا"، يتم استغلاله ضد منظمة التحرير والشهيد الخالد ياسر عرفات، الذي أدرك مبكرا المغزى التاريخي لإطلاق "حركة إخوانية" في نهاية 1987، وفي توقيت انطلاقة الانتفاضة الوطنية الكبرى، وكشف مؤامرة "حصار منظمة التحرير وشطب تمثيلها الوحيد" كمقدمة لمؤتمر مدريد واشنطن 1991، لذا عمل الشهيد المؤسس أبو عمار كل ما يمكنه من أجل دخول حماس الى منظمة التحرير كفصيل رئيسي، لكن المحاولات كلها باءت بالفشل، لأن الهدف من وجودها لم يكن الوحدة بل الفرقة..

لا سرية في مواقف حماس تلك، لكن ساعدها في ذلك مواقف فتح وقيادتها والرئيس محمود عباس بفرديته المطلقة، وتكسيره لكل "قواعد العمل المشترك"، وإلغاء دور منظمة التحرير بكل مكوناتها، والاستخفاف بقراراتها، حتى وصل الأمر بتغيير جوهر دور ومكانة اللجنة التنفيذية، والعبث بقانون المنظمة الأساسي، و رفض انتخاب أمين صندوق قومي للمنظمة، وهي سابقة أولى في تاريخها، ليبقى مهيمنا كليا على القرار السياسي – المالي، ما أدى موضوعيا الى لا مبالاة شعبية نحو الممثل الشرعي الوحيد، بل ربما لم يعد غالبية الشعب يدرك ما هي المنظمة وأطرها.

وقد أضاع الرئيس عباس فرصة سياسية هامة توفرت لتعزيز بناء منظمة التحرير، وتوسيع التمثيل لتشمل حركتي حماس والجهاد، بعد أن رفض "وثيقة بيروت" يناير 2017، حيث أشار بيانها الختامي الى مرحلة جديدة من التوافق، شاركت به كل الفصائل الفلسطينية، ووافقت عليه حركة فتح ورئيس المجلس الوطني أبو الأديب الزعنون، لكن فردية عباس قررت وضع فيتو عليه، ليفشل أحد أهم المحاولات لتعزيز الوحدة في إطار المنظمة.

لم يعد كثيرا من الوقت لو اريد حقا حماية "الشرعية الرسمية" الفلسطينية، وقطع الطريق على المشروع البديل، ما يتطلب أن يعود الرئيس عباس ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني الى الدعوة الفورية الى عقد لقاء لقوى "لقاء بيروت"، بكل مكوناتها، بما فيها حركتي حماس والجهاد، والبحث الجدي في وضع آلية لتنفيذ الممكن، ودراسة سبل تطبيق قرارات "فك الارتباط السياسي – الأمني والاقتصادي" مع دولة الكيان، للانتقال من مرحلة "سلطة الى مرحلة دولة.

حماية الشرعية لن يكون سوى بخطوات شرعية وطنية، وليس غيرها، فكل صراخ البيانات من جهة مصابة بعاهة الخمول العقلي الكفاحي لن تكون سوى دعما لمؤامرة البديل.

ملاحظة: بقوة غير عادية يفرض الشهيد القائد أبو إياد حضوره السياسي الطاغي...صارخا بصوته المميز جدا مدافعا عن التمثيل الشرعي الذي حاولوا مرارا خطفه...أبو إياد أبو الهول وأبو محمد في ذكرى الغياب سلاما.

تنويه خاص: لماذا سمحت روسيا بأن تشارك تركيا الغازية لأرض عربية في مفاوضات بين أطراف عربية..هل باتت هي الممثل الشرعي للطرف الإخواني مثلا...موقف مثير للاستفزاز والاشمئزاز معا!

"خطوات صغيرة" مطلوبة من الرئيس عشية المعركة الكبرى!

كتب حسن عصفور/ لن نقف الآن أمام ماذا سيكون الرد السياسي الرئاسي الفلسطيني، عمليا وليس بيانا بلا قيمة، فتلك، مع أنها تكررت مرارا، ستكون في اليوم التالي لإعلان الخطة الأمريكية، التي لم تعد وهما، ولا إشاعة بل ستصبح واقعا عمليا يفتح مسارا جديدا، إما التمرد الوطني العام، أو الانكسار العام.

ولأن المسألة تتطلب تغييرا جوهريا في الإعداد لتلك المعركة، تزيل "العقبات الداخلية" وكل ما يسمم أجواء المشهد الوطني، فهناك إجراءات عملية تمثل سلاحا ضروريا، وعنصر لا بد منه في أي مواجهة يراد لها عدم الهزيمة، إن لم

يكن تحقيق مكاسب فيها، فما بالنا ونحن نخوض واحدة من أخطر المعارك المصيرية في تاريخ الشعب الفلسطيني ومستقبل قضيته الوطنية.

ومنها:

قطع الرواتب والتقاعد الإكراهي، تمثل مسألة منهكة جدا لعشرات آلاف من أبناء فلسطين، صحيح انها لم تكسر روح الانتماء، لكن تلك الإجراءات تسمم ذلك الانتماء، خاصة ممن لا يملكون مصدرا سوى رواتبهم.

خطوات حصار قطاع غزة، وهو الخزان الثوري الأهم في المعركة المقبلة، لو أعيد التفاعل معه بما يستحق، وأثبتت ذكرى انطلاقة الثورة تلك الحقيقة، حيث خرجت جماهيره في مشهد غاب كثيرا عن الساحة الفلسطينية، ليقول رسالته الأكثر وضوحا، ان القطاع هو قلب الدولة النابض، وقاطرة الثورة الذي لن يتوقف، وسيقاوم محاولات فصله وخطفه عن دولته...وأكثر رسالة صارخة للرئيس وحكومته أن مشاركتكم في حصاره لن يبعدنا عن "أمنا الثورية".

حظر وسائل إعلام فلسطينية في الضفة الغربية، بعيدا أنها عملية ليست قانونية وقهرية، تعتبر موقفا ساذجا قبل ان تكون ضارة بمن أقدم عليها، فمن جهة يمكن كسر الحظر بأشكال متعددة، وهناك وسائل للتغلب عليها، بإرسال نص المواد التي يراد نشرها دون رابط، او صناعة مقاطع كلامية وصوتية تكون أبلغ وأكثر قساوة نقدية، لكن الحظر مؤشر على عدم جدية وحدة الذات الإعلامية الوطنية في مواجهة الحرب الكبرى.

الإعلام الرسمي للسلطة، يحتاج الى ثورة شاملة كي يكون سلاحا في المعركة، دون فتح ملف كل ما عليه من "آثام وطنية" لا تليق بإعلام شعب تحت الاحتلال، لكن اجراء تغيير شامل وحقيقي في مضمونه وأدواته ضرورة لا بد منها، لو أريد العمل على رسم "خطة وطنية إعلامية"...وليته لا يكون حزبيا فئويا فرديا.

تشكيل خلية إعلامية وطنية تتولى رسم استراتيجية المواجهة لما سيكون بعد اعلان الصفقة الأمريكية، بكل تفاصيلها داخل الوطن وخارجه، وتفعيل قسم الإعلام باللغات غير العربية، كي لا تصبح الرواية الفلسطينية شأنا محليا لا غير.

خلال حصار بيروت ومواجهة الغزوة العدوانية، خلقت الحالة الكفاحية أدواتها الإعلامية دون قرار رسمي، خاصة جريدة "المعركة" جاءت فعلا ثوريا مباشرا بلا أي بروتكولات، وكانت إذاعة الثورة سلاحا مميزا وتجربة فريدة في معركة الشرف الوطني خلال 89 يوما...

هناك الكثير من "الخطوات الصغيرة" لكنها ثورية جدية، لها ان تعطي المشهد قوة دفع لتصبح قاطرة الرد العملي لشعب قرر ان لا ينحني أمام جبروت عدو فاشي استغل "استكانة" فلسطينية رسمية ليفعل ما يريد دون عقاب.

هل لنا بتلك الخطوات...ننتظر...ولنا لقاء في اليوم التالي لإعلان الصفقة التصفوية الجديدة..

ملاحظة: كشف الرئيس الأمريكي أن "الصبيانية السياسية" ليست سمة عربية – فلسطينية، فبعد نفي خبر اعلان خطته عن الشرق الأوسط، سارع لتأكيد نشرها بعد دقائق...فعلا رزق الهبل على المجانيين.

تنويه خاص: مشاكل قطاع غزة مش محتاجة لجان د. محمد أشتية...انت بالذات عارف البير وغطاه...لو بدك تحل بتحل، أو بلاش فوازير اللجان.

"خيارات فلسطينية" لمنع خيار الفوضى الإسرائيلي بعد عباس!

كتب حسن عصفور/ لم يعد بالإمكان تجاهل المخطط الإسرائيلي الرامي لبث "الفوضى المسلحة أو غيرها" في الضفة الغربية، ما بعد مرحلة "عباس"، حيث يشكل ذلك الخيار الأمثل لفرض دولة الكيان مخططها التهويدي، والسيادة الإسرائيلية الكاملة على الضفة والقدس، خاصة بعد أن بدأت خطوات ذلك بتنفيذ عملي، أبرزها، الى جانب التسارع الاستيطاني السريع، ما كشف عنه وزير جيش الاحتلال بينيت ببناء محميات طبيعية سبع.

وتزامن الموقف الأمريكي بعد تصريحات وزير الخارجية الأمريكية وسفير واشنطن في دولة الكيان فريدمان، الذي اعتبر الضفة الغربية هي أرض يهودية "يهودا والسامره"، ففتحت دولة الكيان كل أسلحتها لفرض سيادتها عليها، ولذا

فهي ترى أن نشر مخطط "الفوضى المحسوبة" بين اجنحة فلسطينية، خاصة فتحاوية متصارعة بعد غياب عباس، يمثل القاطرة الرئيسية لتحقيق ذلك، في ظل غياب وسائل "قانونية" لنقل السلطة بشكل خال من الصراع.

تحاول بعض أوساط حركة فتح (م7) الهروب من مواجهة تلك الحقيقة، ونتاج غياب "أسس قانونية" لنقل السلطة بشكل غير تصارعي، كما حدث بعد اغتيال الخالد المؤسس الشهيد ياسر عرفات، بعد ان قام رئيس السلطة محمود عباس بتجميد القانون الأساسي مستغلا الانقلاب الحمساوي، بدلا من تعزيز "أسس السلطة" وقواعدها وحصار الانقلابين، لجأ الى قيادة انقلاب "قانوني" بمصادرة "الدستور المؤقت" لصالح المراسيم الرئاسية ذات النزعة الفردية، ما قاد الى وجود فراغ شامل في البعدين السياسي – القانوني.

وجاءت خطوة عباس بحل المجلس التشريعي لتكتمل عملية الانقلاب على القانون، ما يخدم النزعات غير الدستورية التي تكرست منذ 2007.

ولمواجهة الفراغ القانوني الذي نتج عن قرارات فردية، يجب البحث الجمعي، منذ اليوم، عن وضع خيارات سياسية – قانونية لمواجهة حدوث الفراغ المتوقع، وذلك لا يمس مكانة "الرئيس القائمة"، لكنه يعمل على حماية "بقايا المؤسسة" التي ستكون الهدف المباشر لتدميرها في لحظة الفراغ.

والبداية تكون بعقد جلسة سريعة للمجلس المركزي لمنظمة التحرير، ودعوة حركتي حماس والجهاد للمشاركة في اعماله، واتخاذ قرار واحد بمنح "لجنة لقاء بيروت" يناير 2017 التي توافقت على أسس سياسية للعمل المشترك، أن تضع تصورا مشتركا للمرحلة القادمة، وتدرس "الخيارات المتعددة"، ومنها تنفيذ قرارات المجالس الوطنية والمركزي فيما يتعلق بدولة فلسطين، واعلانها بديلا للسلطة القائمة.

وافتراضا، أن حماس والجهاد رفضا المشاركة في الجلسة الطارئة، تواصل اللجنة بحث الخيارات الممكنة.

ومنها مسار اعلان الدولة وفك الارتباط بسلطات الاحتلال وسحب الاعتراف المتبادل، ما يفرض تشكيل "برلمان الدولة" يتكون من أعضاء لجان المجلسين

المركزي والتشريعي، ولا ضرر إضافة أعضاء لجان المجلس الوطني، فتلك اللجان بتكوينها تمثل كل القوى السياسية الفلسطينية، ويسمى "برلمان دولة فلسطين المؤقت"، له الحق في اختيار رئيس الدولة ورئيس الحكومة المؤقتة ووضع برنامجها ودستورها المؤقت، وكل مؤسساتها المطلوبة للعمل.

برلمان الدولة المؤقت، هو أعلى سلطة تشريعية يرسم السياسة العامة، والعمل على استكمال تحرير أراضي دولة فلسطين المحتلة، واختيار مكان الإقامة المؤقتة للرئيس والحكومة، ومنح مجلس الوزراء سلطة بناء جيش الدولة الموحد ومؤسساتها العسكرية – الأمنية ضمن قانون خاص.

هذا الخيار الأهم استراتيجيا لحماية المؤسسة الوطنية من المخطط الاحتلالي وبعض الأطراف الفلسطينية، التي بد تتكيف مع "خطة الفصل السياسي" بين الضفة والقطاع نحو "كيانية خاصة في غزة.

في حال أصرت حركة فتح (م7) على الهروب من تنفيذ قرارات الشرعية الفلسطينية، ورضخت لفردية رئيسها، ستكون المسؤولة تاريخيا عن فرض المخطط الإسرائيلي لتدمير "بقايا السلطة" في الضفة، ومساعدة حماس على المضي بالتوافق غير المكتوب مع إسرائيل لإنشاء "كيان غزة الخاص".

ورغم ذلك، عليها المسارعة الفورية لتشكيل لجنة مختصة لبحث الخيارات الممكنة قانونيا وسياسيا لاحتواء "الفراغ القادم"، وهناك احتمالات متعددة، لسد شغور منصب رئيس السلطة وما سيكون لاحقا سواء ما يتعلق بالحكومة أو التشريعي، وهي خيارات ستبقى منقوصة من البعد السياسي الشامل، وتمنح حماس فرصة ذهبية للهروب نحو خيارها.

بعيدا عن "عواطف الشرق"، فمستقبل القضية الوطنية هو المقدس السياسي الذي يجب أن يكون ناظما، والانتظار أو الهروب من ذلك الاستحقاق سيكون غطاءا عمليا لتنفيذ المخطط التهويدي وفصل القطاع.

ملاحظة: عريقات يطالب الاتحاد الأوروبي الاعتراف بدولة فلسطين... د. صائب شكلك ناسي أن أول جهة مطلوب تعترف بهذه الدولة هو سلطة رام الله قبل غيرها لو كنتم "صائبون" وطنيا حقا!

تنويه خاص: هل يحق لإسماعيل هنية رئيس حماس أن يتحدث بي تصريح سياسي من دولة قطر...سؤال بعد نشر صورته في مقره الجديد بالدوحة!

ردا على "كيان غزة المستقل"...هل تنتفض "فتح"!؟

كتب حسن عصفور/ ما قدمته جماهير قطاع غزة، في ذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة ورأس حربتها حركة فتح، شكل درسا خاصا لكل قيادات الفصائل التي أصابها "برد سياسي" طال أمده، درس اختصر كثيرا من شرح الكلام، ورفضا صريحا عمليا ضد المخطط الأمريكي – الإسرائيلي الذي بدأ يتشكل سريعا، لفصل القطاع عن بقايا الوطن.

خروج أهل قطاع غزة، عدا حماس وجمهورها، لم يكن احتفالية في ذكرى فصيل، أي كان ذلك الفصيل، بل رسالة غضب وتحذير لما يتم رسمه لمصير غزة، ذلك المخطط الذي بدأ تنفيذه عمليا، خطوة خطوة منذ نهاية 2005، يوم أن قرر رئيس حكومة العدو الإسرائيلي في حينه شارون الخروج من غزة، دون تنسيق مع السلطة، وبعدم توازي ذلك مع تنفيذ إعادة الانتشار في الضفة الغربية، وفقا لاتفاق أوسلو.

الخطة الشارونية ركزت على دفع غزة نحو مصير خاص، مقابل تعزيز الوجود الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس، على طريق اعلان "دولة اليهود"، وكانت قاطرة ذلك الانتخابات البرلمانية عام 2006، وحققت إسرائيل وأمريكا أكثر مما توقعا نتائج لها، بفوز حماس بأغلبية برلمانية، بعد أن "تشتت" شمل فتح القوة المركزية فلسطينيا، ما منح حماس فوزا غير مستحق، ساهم في وضع لبنة "الانفصال السياسي" مبكرا.

خلال سنوات "الانقلاب" الحمساوي ابتعدت حركة فتح، عن القيام بأي جهد عملي يمكن اعتباره "خطوات على طريق" وقف الانفصال السياسي، ومواجهة المشروع الاستيطاني، بل ان قيادتها وخاصة رئيسها محمود عباس، مارسوا كل ما هو ممكن لإنهاك الروح الكفاحية للشعب الفلسطيني عامة، ولشباب حركة فتح خاصة، عبر سلسلة إجراءات بدأت من زرع بذور "خلاف تنظيمي"، أضعف

الحركة، وخطوات حصار لا سابق لها، وسكون مثير للريبة على سلوك حماس حتى عام 2017، عندما أطلت الخطة الأمريكية "صفقة ترامب" من جديد.

وبعيدا عن فتح ملف "الخذلان السياسي" و"التشتت" الذي يضرب حركة فتح بين مراكز قوى لم يعد وجودها سريا، وصراع على "وراثة" منصب لبعض من "ركام سلطة"، فالخطر الأكبر يكمن فيما بدأ يتشكل وأصبح "واقعا"، "كيان غزة المستقل"، برئاسة إسماعيل هنية، انطلقت حركته الرسمية خلال "لقاء ماليزيا"، عندما نسقت قطر وتركيا مع الولايات المتحدة لمشاركة "حماس" كممثل لـ "كيان" وليس كحركة حزبية، واستكملت الخطوة بغيرها، خاصة زيارة عُمان للتعزية في وفاة قابوس.

زيارة، كشفت ان حماس تتجاوز الحراك الحزبي، وبدأت السلوك السياسي كـ "كيان مستقل" وهنية هو الرئيس المسمى، وكان الاهتمام الإعلامي الحمساوي والقطري بزيارة عُمان، والتركيز على مقابلة السلطان الجديد لهنية، مؤشر سياسي على الرغبة الحمساوية، خاصة وأن حماس لم يكن لها أي صلة او علاقة مع عمان، بل أنها فتحت نيرانها ضدها بعد زيارة نتنياهو الى عمان، وتصريحات يوسف بن علوي عن حق إسرائيل في السلام، وفجأة تعلن حماس ان "قابوس" كان مدافعا عن القضية الفلسطينية.

بعيدا، عن البيان الكاذب بما تقوله عن رفض الفصل، فهي غارقة جدا به، وتنفيذه بلا خجل سياسي، وهذا ما يجب على فتح بكلها، بعيدا عن تصنيف هنا أو هناك، أن تنتفض ليس دفاعا عن "مميزات" لطرف على آخر، فتلك ستزول كلها في حال انتصر المشروع التهويدي في الضفة والفصل في غزة، بل حماية لما يمكن حمايته، وفتح دون غيرها، بحكم انها قوة السلطة المركزية، القادرة أن تكسر ظهر المؤامرة النامية

قبل فوات الأوان، على قيادة فتح أن تلزم رئيسها، بوقف الرهان على انتخابات تقود الى مؤامرة جديدة والاحتماء بمنظمة التحرير لإعلان دولة فلسطين، اليوم قبل الغد، لتصبح المعركة بين حق الدولة التمثيلي وبين مشروع فصل وتهويدي.

اعلان دولة فلسطين، وسحب الاعتراف المتبادل وتعليق كل ما يتعلق به، سيعيد الروح الكفاحية برقيا للشعب الفلسطيني، ما يمثل قوة عملية لحصار مخطط "التهويد – الفصل".

فتح، وليس غيرها، ستتحمل مسؤولية وقف المؤامرة الكبرى او تمريرها، والتاريخ لن يلتفت للأدوات التي تسللت بل للقيادة التي كان عليها أن تقاوم ولم تفعل، سيرى البعض انها دعوة في غير مكانها، لكنها هي دون غيرها التي يمكنها مواجهة المؤامرة.

هل تنتفض فتح.. هل تدرك فتح ان القضية الوطنية وصلت الى عتبة التيه الجديد وأنها "أم الولد"...أم تقف على قارعة الطريق.. انتظارا للحظة ضياع حكم وقضية ليبكون عليه كما بكاء أبو عبد الله الصغير يوم سقوط غرناطة!

ملاحظة: يبدو أن زعيم حزب الله في لبنان حسن نصر الله فقد كثيرا من "أدواته القديمة" التي خدع بها كثيرون...تخيلوا ان سليماني دون غيره منع احتلال إسرائيل لبلاد العرب...كأن مقتل سليماني أصابه في مقتل عقلي!

تنويه خاص: استقالة السياسي الفلسطيني "العتيق" عبد الجواد صالح من مركزي منظمة التحرير رسالة غضب..إنذار مبكر لما قد يكون قادما ما لم يستيقظ النائمون على مفاتيح المنظمة...!

"سلاح قطاع غزة للمقاومة ام للمساومة"!

كتب حسن عصفور/ لم يعد هناك ضرورة للتنقيب عن تفاصيل "النكبة السياسية الجديدة"، التي قدمها الرئيس الأمريكي في خطته يوم 28 يناير 2020، ليضاف الى أيام السواد في تاريخ مسار القضية الفلسطينية، حيث قدم فلسطين الوطن والأرض هدية عملية الى الفكر الصهيوني، الذي تخلص اغتيالا جسديا وسياسيا من اتفاق إعلان المبادئ 1993 الذي جسد بأن الضفة الغربية وقطاع غزة فلسطينية ولاية ونظاما بالتعاون مع الفكر اليميني الفلسطيني، ومتطرفين خدموا أهدافا تم صياغتها في مناطق أخرى.

منذ يوم 29 يناير 2020 مرحلة تاريخية جديدة بدأت، تهويد غالبية فلسطين والقدس أرضا ومقدسات، وأصبح المسجد الأقصى "وديعة" عند الأردن ولكنه تحت السيادة اليهودية الإسرائيلية، الصلاة به لمن يثبت "حسن السيرة والمسار".

وللبعض الفلسطيني فاقد الذاكرة، نؤكد أن الشهيد الخالد قاد أطول مواجهة عسكرية مع العدو المحتل، بعد قمة كمب ديفيد 2000، التي عرض خلالها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون خطة تمنح الفلسطينيين 95% من الضفة والقدس وقطاع غزة، موحدة بلا أنفاق ولا كباري، لكنها تحرم الدولة الفلسطينية من "السيادة على 16 مترا" في البراق بالقدس، بحجة أنها بقايا الهيكل، فكان الموقف التاريخي أن القدس مقدسة وسيادتها فلسطينية خالصة.

كي لا يسمح المساس بسيادة الأمتار الـ 16 كان المعركة الكبرى، مئات الشهداء تقدمهم المؤسس الخالد ياسر عرفات، الذي اختار المعركة على التخاذل، وهو يدرك يقينا مصيره الشخصي، لكنه أعلن أن مصير الهوية الوطنية للأرض والمقدسات هي المعركة المفتوحة.

اليوم أعلن ترامب خطته السياسية لخريطة اذابة فلسطين الأرض والمكان والهوية، بحضور راس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب نتنياهو الفاسد العام، والذي لن يبقى طويلا قبل أن يذهب الى حتمه السياسي، ولذا لم يعد هناك مجال للتفكير أو الاعتقاد أنها قد تحمل "مفاجآت"، بل ربما كانت أكثر سوادا سياسيا مما تصور من راهنوا على تعديل ما أو تصحيح ما.

لم تتجاهل خطة ترامب قطاع غزة، فتم تمييزه ببعد كياني خاص موسع المساحة باتجاه النقب، محسن اقتصاديا عبر مشاريع متطورة تفتح الباب لخلق رخاء اقتصادي لسكانه، لكنها أوضحت أن ذلك سيكون مقابل السلاح المخزون فيها.

ولأن الخطة لم تتجاهل السلاح الغزي، علينا أيضا عدم تجاهله ما دام هو جزء من الخطة كبند للتصفية وثمنا للانفصالية، ما يفرض البحث العملي لأن يكون أداة لخدمة المعركة الوطنية قبل التصفية المرتقبة.

قطاع غزة، وفقا لقيادات فصائلية، خاصة حماس والجهاد، يملك كمية من السلاح المتطور والمتنوع، ويمكنه ان يخلق وقائع سياسية جديدة لو تم استخدامه، ويمنه

ان يضرب قلب الكيان وكل مواقعه الحساسة- ولذا يبدأ السؤال الفوري، هل يمكن أن يكون سلاحا لخدمة المواجهة الوطنية المفترض ان تكون وفقا لكل البيانات المعلنة رسميا، قبل البحث في أي موقف سياسي ردا على الخطة الأمريكية.

"سلاح غزة" قد يكون مفتاح "المواجهة الكبرى القادمة"، فهل سيكون فاعلا حيويا، ام سيتم تحييده ويصبح "لاعبا احتياطا"، للتهديد به وليس للعمل به، انتظارا لزمن تفاوض "السلاح مقابل الرخاء العام".

أي معركة يغيب عنها سلاح قطاع غزة، ستكون فاقدة لقاطرتها ويمكن أن تمثل رسالة سياسية لكل الأطراف وخاصة أمريكا وإسرائيل، ان الصفقة قابلة للتفاوض في جزء منها، وأن "سلاح قطاع غزة للمساومة وليس للمقاومة"...تلك هي المسألة!

ملاحظة: مناقشة ما يجب سياسيا هل هناك خطوات عملية جادة للرد على الخطة الأمريكية، في مقال قادم لو كان للعمر مكانا وبقية.

تنويه خاص: لو كان لي بنصح الرئيس عباس فعليه فورا سحب طلبه عقد اجتماع وزاري الجامعة العربية الطارئ...فالعنوان بات واضحا...أمريكا فازت بالجولة قبل الذهاب.. بالمناسبة لم يكن لائقا مشهد الخطاب الرئاسي ردا على الخطة، بدأ وكأنه "حصة تدريسية"!

سؤال الضرورة...هل فلسطين تحت الاحتلال ام شريك للاحتلال؟!

كتب حسن عصفور/ أصبحت "خطة ترامب" بكل بنودها الـ 22 وتفاصيلها واقعا سياسيا وإعلاميا، ولم يعد باب الاجتهاد "مرنا"، لمحاولة التنقيب فيها عن "غموض" يستخدم لفتح باب التفاوض حولها، فهي قدمت نصوصا وخريطة تحدد التغيرات التي ستطرأ على الضفة الغربية والقدس ما بين السيادة الإسرائيلية، والسيطرة العامة، وتركت قطاع غزة بمكانة مختلفة شرط "نزع السلاح" الفصائلي، دون ان تحدد الصفقة هل سيبقى جزءا من "السيطرة أو السيادة" الإسرائيلية.

والفاصلة الغريبة في تلك الخطة، أنها تتحدث عن مفاوضات لمدة 4 سنوات، دون تحديد هدف تلك المفاوضات، بعد ان تم رسم كل ما بها، حدودا وواقع ونظام حكم ذاتي بمسمى دولة خالية من كل مظاهر "السيادة"، لا يحق لها أن تبنى مطارا أو ميناءا خاصا، رغم ان المطار كان موجودا وتم استخدامه لسنوات قبل أن تدمره إسرائيل خلال المواجهة الكبرى 2000- 2004، وكذلك ميناء غزة، حيث بدأ التفاوض لاستكمال البناء قبل أن تنهي دولة الكيان تلك المفاوضات بالرصاص الحي.

المعابر البرية الخارجية ستبقى تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، عبر وجود مراقبين مدنيين عليها من الكيان، ولذا لم تبق الخطة الأمريكية فصلا يمكن مساعدة من يرى انها "تفتح" فرصة لبناء السلام، سوى ما يتعلق ببعض سكان القدس بين اختيارهم الجنسية الإسرائيلية، أو البقاء بلا جنسية مع منحهم امتيازات "الإقامة الدائمة"، مقيمين غير مواطنين، في توصيف غريب لجزء من سكان القدس الأصليين، والجزء الثالث يمكنه اختيار الجنسية الفلسطينية.

وما يتعلق باللاجئين فهي تنهي كليا تعريف اللاجئ الفلسطيني وفقا لقرار الأمم المتحدة 194، وتفتح الباب للتوطين الشامل في بلاد الإقامة، وعودة 50 ألف منهم ضمن "مدة زمنية وشروط " إسرائيلية.

ولذا لم يعد هناك ضرورة لبحث تلك الخطة لاتخاذ موقف نهائي – قطعي منها، ليس بالرفض البياني و "التهديدات" المستقبلية، أو تحذير دولة الكيان بأنها كسرت كل أسس العلاقات ولذا تبحث "القيادة الفلسطينية" سبل التخلي عنها أيضا، فتلك السبل وهذا السلوك ليس سوى منح زمن مضاف لدولة الكيان البدء العملي التنفيذي للخطة الأمريكية، والتي ستبدأ سريعا، فيما يتعلق بفرض السيادة على أجزاء من الضفة واعتبار القدس بكاملها عدا بعض من شعفاط، وتلك الأحياء التي كانت تحت مسؤولية السلطة الفلسطينية منذ عام 1995، ككفر عقب وأبو ديس ومعها، بيت حنينا والرام وقلنديا، ولذا الجديد فقط جزء من شعفاط وليس كاملها أيضا.

الموقف الفلسطيني العام يبدو وكأنه "موحد" ضد الخطة، ويبحثون كيفية تجسيد ذلك، رغم ان كل السبل للوحدة وإنهاء الانقسام سالكة سياسيا، لو كانت الرغبة

حقيقية وجادة لذلك، مع وجود اتفاقات متعددة منذ 2005، ولكن المطلوب غير ذلك تماما، بالذهاب عمليا نحو خطوات تزيل العقبات المصطنعة في طريق الوحدة، من قبل طرفي الانقسام.

السؤال المركزي الذي يفرض نفسه أمام خطة ترامب، هل تريد "الرسمية الفلسطينية" إعادة توصيف العلاقة بحقيقتها مع دولة الكيان، باعتبارها دولة تحتل أراض دولة عضو مراقب في الأمم المتحدة، ومنحت حق مصادرة ما نسبته 30% من أراضيها وضمها "رسميا" إسرائيل.

تحديد العلاقة هنا، يمثل قضية جوهرية، ولذا الحديث عن إعلان دولة فلسطين تحت الاحتلال وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 6 عام 2012، هو بيت القصيد الذي يجب أن يكون، وليس تغيير مهام السلطة القائمة، حيث الفرق بيِّن جدا، فالأولى تعيد وصف الواقع بأن هناك احتلالا لدولة من قبل دولة أخرى، يجب مقاومته الى أن يتم تحرير أراضي محتلة.

فيما الحديث عن تغيير وظائف السلطة، وبعض مظاهر العلاقة مع دولة الكيان يمثل بشكل أو بآخر الاستمرار بـ "شراكة ما" مع سلطات الاحتلال، ما سيضعف جدا البعد الرافض للخطة الأمريكية وكذلك للمحتلين.

المسألة ليس بحثا في "فقه" تنفيذ القرارات السابقة للرسمية الفلسطينية، التي أقرت من 2015 عملية "فك الارتباط" مع سلطات الاحتلال، بل اتخاذ قرارا فوريا بتطبيقها، وليس التهديد بتطبيقها، خاصة وأن الزمن السياسي يخدم كليا تلك الخطة، مع انكسار الجبهة العربية الرسمية نحو التأييد أو الارتباك أو النصح الغريب بالتعاطي معها، أو الرفض لها دون تجنيد قدرات محددة لسبل الرفض.

تحديد طابع المرحلة يمثل الخطوة الرئيسية لبناء سبل المعركة الشاملة، بكل اشكالها، ولقطع الطريق على استمرار "الشراكة" مع سلطة الاحتلال، ينقل الواقع القائم الى واقع جديد، سيفرض ذاته على المشهد العربي قبل الفلسطيني، وكذلك الدولي، خاصة وان الأمم المتحدة تمثل حماية شرعية للموقف الرسمي بقرارها الخاص بدولة فلسطين.

القرار بيد الرئيس محمود عباس لتحديد طابع المعركة: هل فلسطين دولة تحت الاحتلال أم سلطة فلسطينية مشتركة مع سلطات الاحتلال بتنسيق أمني – مدني، أو مشتبكة معه برفض سلوك ومواقف، في ظل علاقة ملتبسة لكنها محسوبة.

دون ذلك، فلا مكان لمواجهة الخطة الأمريكية "صفقة ترامب"، بشكل حقيقي وعملي وحصارها قبل أن تصبح "حقيقة سياسية".

ملاحظة: لو صدقت حماس في أنها تبحث وحدة وطنية لمواجهة الصفقة الأمريكية، عليها، وقبل أن يصل وفد فتح، إعلان حل حكومتها الموازية فورا، وتعتبر كل ما في القطاع من مؤسسات تابعة لحكومة رام الله، وبعد ذلك تبحث في حصتها الخاصة!

تنويه خاص: ليت الناطقين باسم "الرسمية الفلسطينية"، ان يعيدوا الاعتبار في الرد على الأمريكان ودولة الكيان بنص المادة الرابعة من اتفاق أوسلو 1993، أن الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة والولاية فلسطينية عليها، فتلك مقرة أمريكيا وإسرائيليا.

صاروخ طهران "الغبي" والثمن الإيراني!

كتب حسن عصفور/ لم تكد إيران وتحالفها "المتشعب"، تفيق من حجم الضربة الأمريكية باغتيال قاسمي سليماني "حرس الحربة" لتنفيذ مخطط الهيمنة الفارسية إقليميا، عبر اشكال جديدة، وما تلاها من ضربة صاروخية ضد قوات أمريكية في قاعدة عين الأسد العراقية، والتي تبين أنها ضربة بحساب دقيق كميزان الذهب، يمكن وصفها بـ "الصواريخ الصوتية" تخيف ولا تجرح، حتى جاءت الضربة الأكبر المعاكسة من طهران ذاتها.

مع انطلاق "صواريخ الصوت طويلة المدى" ضد قاعدة عين الأسد، وانشغال الإعلام بتلك الضربة، لساعات حاولت إيران و"تحالفها" تسويقها على انها "ردا استراتيجيا" كسر شوكة الهيمنة والغطرسة الأمريكية، حتى تسرب خبرا بإسقاط طائرة أوكرانية فوق طهران بعد إقلاعها بدقائق، قتل فيها ما يقارب الـ 180

راكبا أغلبهم من الإيرانيين والكنديين، حاولت وسائل إعلام إيران أن تتعامل معه بتبسيط غريب.

وفجأة، قفز اسقاط الطائرة الأوكرانية ليصبح "الحدث"، وبذكاء إعلامي تمكنت أمريكا ودول غربية، ان تستغل ذلك ليس لإزاحة آثار "جريمتها" يقتل سليماني، بل لتوريط الحكومة الإيرانية، ونصبت لها "فخا" لتسقطها سياسيا، وأن تصبح في موقع الاتهام، بعد ان كانت تجاهد لتنال "حق" الجريمة الأمريكية، بات عليها أن تدفع ثمن "غباء صاروخ" عسكري، وجهالة ساسة لم يتقنوا التعامل مع رواية اسقاط الطائرة.

منذ اللحظة الأولى، أعلنت أمريكا أن الطائرة تم اسقاطها بصاروخ، وعملت على تكريس تلك الرواية رغم الالتباس الذي حكم المعلومة ذاتها، المتوازي مع جريم قتل سليماني، فكان تصديقها صعبا، خاصة مع إصرار السلطات الإيرانية بغير ذلك، حتى ساعات قليلة من الكشف العملي، عبر فيديو صور بدقة، على أن الطائرة سقطت بفعل صاروخ وليس بفعل خلل طبيعي.

وهنا، بدأت حركة السقوط السياسي الإيراني تتسارع في كيفية التعامل مع رواية كاذبة أصرت عليها لأيام، ووصفتها بأنها استغلال سياسي أمريكي، الى ان تعترف بأن السقوط بسبب "خلل بشري"، ما فتح الباب مشرعا لبداية الحساب الفوري لذلك "الخطأ البشري".

الاعتراف الإيراني المتأخر، والذي جاء بعد رعونة غير مبررة، سيضع سلطات إيران تحت مقصلة حساب مفتوح، لن يكون فيه "التعويض المالي" سوى الجزء الأقل تكلفة رغم انه سينهك خزينة منهكة أساسا، لكن توابعه السياسية – الاقتصادية سيفوق كثيرا ذلك، خاصة ,ان "الكذب السياسي" ورواية مرتبكة، فضحها الفاعلون عندما أعلنوا انهم أخبروا الجهات المعنية فورا، بسقوط الطائرة بطريق الخطأ، مع تبريرات، مرة بأنه "خطأ بشري" وآخر متعمد لشكوكهم أنها "هدف معادي"، مع ذلك قررت الحكومة السياسية أن تصر على "الكذب".

كان للرواية الإيرانية، ان تكتسب قيمة كبرى، لو انها أعلنت فورا الحقيقة، وأعلنت استعدادها لكل ما يلزم، واعتذارا صريحا لما حدث، في ظل أجواء توتر أدت الى ذلك، لكن أن تقوله بعد عملية كذب غير متسقة، فتلك سقطة مضافة.

أمريكا وتحالفها بدأت عمليا بتنفيذ "حرب اقتصادية" قبل السياسية على إيران، مع تعليق حركة الطيران الى طهران، وعدم التحليق فوق سمائها، وما قد ينتج عنه من منع استقبال الطيران الإيراني، مرورا بتشديد ما تسميه واشنطن بنظام الرقابة على النظام الإيراني، وعل الخطوة القادمة سيكون "الوجود العسكري الإيراني" في الخليج العربي، عبر تنفيذ خطة أمنية تم البحث بها، تعرقلت ما قبل سليماني، وكادت تذهب بعد اغتيال سليماني.

"صاروخ غبي" وسلوك سياسي لسلطة فقدت القوة الذهنية سيكلف إيران سياسيا واقتصاديا كما لم يكن سابقا، ما يفتح باب الغضب الشعبي في الداخل الإيراني بأسرع كثيرا مما يتوقع كثيرون...ولعل هتاف مظاهرات الرد السريع بعد اعلان حقيقة اسقاط الطائرة الأوكرانية (لا غزة، لا لبنان ..روحي فدا إيران) مترافقة مع حرق صور سليماني، وخطاب مهدي كروبي "الثائر الأول" المعتقل معنويا ضد مرشد الدولة خامنئي، وهي الأولى منذ سنوات، تكشف أن القادم سيكون مختلفا عما سبق رفضا لسلطة لم تقدم لشعبها الخير رغم خير البلاد...

ما كان من تطورات، جاء خلافا بل معاكسا لكل التقديرات، فهل هي صدفة ام ان الصاروخ قدر من صنع "بشري" مجهول...تلك هي المسألة!

ملاحظة: فجأة ألغي الوفد المصري الحضور الى قطاع غزة...فجأة أزمة غاز مصر الى غزة...فجأة وسائل إعلام مصرية تفتح ملف رئيس حركة حماس السابق خالد مشعل، بأنه كان يتدخل في الشأن المصري...فهل هذه الـ "فجأة" ستكون "مفاجأة سياسية" لحماس وغزة بعد "عواطفها الجياشة جدا" على مقتل سليماني!

تنويه خاص: مفارقة وفاة السلطان قابوس، انها وحدت كل "الأضداد"...نعاه قادة الغرب والعرب وإسرائيل وعباس وحماس...فزورة سياسية عجيبة!

عباس وحماس حراك حزبي بغطاء فلسطيني!

كتب حسن عصفور/ وسط سوداوية المشهد العام، تضيع كثيرا من "تفاصيل" هامة، تمثل انعكاسا للبعد الانقسامي وعمقه في جوانب مختلفة من الحياة السياسية الفلسطينية.

رغم، أن المقارنة لن تكون في خط مستقيم، بين تناول حركة محمود عباس رئيس حركة فتح (م7)، بصفته رئيسا لسلطة الحكم الذاتي المحدود، ورسميا "رغم لا شرعية الوطني الأخير" فهو رئيس اللجنة التنفيذية التي جاءت منه، وكذلك "دولة فلسطين" المجمدة بقرار ذاتي، ومع نشاط رئيس حركة حماس وحكومتها الخاصة في قطاع غزة اسماعيل هنية، لكن الدلالة واحدة ببعدها الفئوي العصبوي التنظيمي.

من يراجع نشاطات الرئيس محمود عباس الخارجية عربيا ودوليا، خلال السنوات الأخيرة وتركيبة الوفود التي ترافقه فيها، سيجدها بنسبة تقارب الـ 100% من فصيله السياسي فتح، وعمليا بنسبة تفوق الـ 80 % من شخصيات محددة المسميات والمهام، مسؤول التنسيق مع دولة الكيان الإسرائيلي ومسؤول مخابراته، والمفارقة انهما لا يحملان أي صفة تمثيلية في منظمة التحرير، ثم تبدأ عملية التفضيل بين هذا وذاك من الأسماء التي تنتظر "مكرمة الرئيس" لحمل حقيبة السفر، (وأحيانا نجل عباس عندما يتعلق الأمر ببعد اقتصادي ما مع دولة ما).

اقتصار الرئيس عباس وفوده الخارجية على أعضاء مقربين له شخصيا، يعكس ان فلسطين ليست هي القضية، وليست هي جوهر الموضوع الذي يذهب بحثا عن كيفية خدمته، فتغييب أعضاء "التنفيذية"، والتي اختارها فردا فردا في مجلس "وطني" لا شرعي ومزور قياما وقعودا، يشير الى أن المؤسسة التي يدعي أنها ممثلا شرعيا وحيدا، ويحمل سيفها وبعضا من ناطقيه ليتهموا حماس، بأنها تبحث بديلا (وهذه حقيقة سياسية)، لا تعني له سوى سلاحا في مواجهة خصومه لا أكثر، وهي لا تشكل له "قيمة سياسية" سوى ما يعزز فرديته المطلقة، على حساب المؤسسة والممثل الشرعي الوحيد.

ربما لا يلام عباس كثيرا على هذا "التدمير الممنهج" لقيمة التمثيل، بقدر ما تلام تلك المكونات الفصائلية في "تنفيذية المنظمة" التي تقف متفرجة على عملية تدمير ممنهج، بدأت منذ أن اعتلى "رأس التنفيذية" بعد اغتيال الخالد المؤسس ياسر عرفات، وتلك ليست مسألة "شكلية"، كما قد يخرج ناطق قصير الحيلة وضعيف الذاكرة الوطنية، لتبرير فئوية وفود الرئيس عباس.

ولتنشيط ذاكرة البعض المصابة بعاهة البلادة المزمنة، كان الخالد المؤسس أبو عمار، يصر أن تكون منظمة التحرير حاضرة في 99% من تحركاته الخارجية، ولم تخل أي حركة سياسية باسم فلسطين، دون تمثيل حزبي وسياسي من خارج حركة فتح، ما كان يثير "حفيظة" بعض قيادات مركزية فتح وكادر فتحاوي، دون ان يدركوا قيمة تلك الخطوات لتعزيز مكانة المنظمة تمثيلا.

مسألة تبدو "شكلية" لمن لا يعرفون قيمة التمثيل الوطني والشراكة السياسية، لكنها جوهرية جدا في علاقتها بالممثل الشرعي الوحيد، الذي يستحق الدفاع عنه ليس ببيانات نصوصها عار، بل بمواقف ملموسة فعلية تحاصر خاطفي الشرعية او ممن يخططون لها، وحققوا كثيرا منها وسط تيه من يملك مركز القرار دون أن يستحقه.

حماس، تثير السخرية مضاعفا، رغم انها ليست سوى فصيل فُتح لها الباب لتحاول تدمير الممثل والعمل على خلق بديل قزم مشوه، أيضا تتحرك حزبيا ولكنها تصر أنه باسم فلسطين ولخدمتها، مع ان كل فعلها حزبي من أجل تمدد الحضور الفئوي الإخواني، بعيدا عن الهوية الوطنية.

سلوك طرفي النكبة الانقسامية في حراكهم الخارجي، ليس سوى تجسيد عملي انهما يعملان لخدمة حزبيهما، ولا صلة له من قريب أو بعيد بالقضية الأم.
تجسيد واقعي بأن دورهما في تدمير التمثيل الوطني ليس تجنيا بل حقيقة آن أوان قتالها، من أجل فلسطين قضية ومشروع.

قديما قالوا "قل لي من صديقك اقلك من أنت، واليوم قل لي من رفيقك في السفر أقلك من انت..."!

ملاحظة: حماس تنفي وجود أزمة مع مصر وتنفي وجود أزمة غاز...طيب ليش أهل قطاع غزة بيحكوا غير ذلك...أكيد في كاذب بس مين...سؤال يستحق جوابه جرة غاز!

تنويه خاص: هل يستغل عباس زيارة ماكرون له في رام الله وزيارة بوتين لبيت لحم لحل مسألة انتخابات القدس...بوتين يستطيع لو عباس حابب..والسر في "يسسخار"!

عزاء "فصائل غزة" على اغتيال سليماني!

كتب حسن عصفور/ بلا أي تردد ما نفذته أمريكا من عملية اغتيال ضد الشخصية الأبرز "إعلاميا" في إيران قاسمي سليماني ومعه شخصية عراقية، في بغداد، جريمة كاملة الأركان، أي كان الموقف من الشخصيات التي تم اغتيالها، فليست أمريكا التي تقوم بكل الفجور السياسي في العالم، والراعي الأبرز لجرائم حرب الكيان الإسرائيلي من يحق له "تطبيق القانون" بطريقة راعي البقر.

أمريكا يجب ملاحقتها والرد على الجريمة وفقا لما هو متاح من السبل، بحكم ان إيران دولة لها من القدرة مع تحالف يمكنهم القيام بذلك، دون أن نتجاهل أبدا أن الصراع فوق أرض العراق بينهما من حيث المبدأ مخالف للقانون، وكلاهما لعب دورا مركزيا في تدميره وخلق أحد أبرز نظم الطائفية السياسية، بل وأكثرها فسادا في كوكبنا، فاق كل ما عرف عن فساد النظم في أمريكا اللاتينية، و"جمهوريات الموز" فيها.

فما كان من جريمة هو وجه آخر لجرائم قامت بها أذرع الدولة الفارسية ضد المنتفضين منذ ما يقارب الـ 90 يوما من أجل "عراق حر" خال من "الدسم الطائفي" الأسود، وأقل فسادا كي يجد العراق حقه في الثروة التي تفوق كثيرا ثروة أنظمة قائمة في بلادنا العربية، صراع بين دولتين تحالفتا ضد العراق الدولة وتقاسمتا تشكيله السياسي، وفقا لمصالحهما على حساب أهله وشعبه.

كان قاسمي سليماني، المشرف العام على تنفيذ "المخطط الفارسي" لكل ترتيبات الاحتلال الإيراني، وبسط نفوذه عبر أدوات طائفية، خارج سياق التاريخ السياسي المعاصر، كان ذهابه لاستكمال عمليات تنفيذ مخطط الإرهاب ضد الانتفاضة العراقية، التي حاولت أدواته تحويل النظر عنها عبر محاولة "اقتحام السفارة العراقية"، الطريق التي اعتقدت تلك الأدوات ومنهم سليماني، انها الأنجح لكسر شوكة "انتفاضة العراق"، بعدما فشلت معها كل سبل القمع والقتل والإرهاب، برقم يمكن اعتباره قياسي فاق الـ 500 شهيد، كان كافيا لقلب أسس النظام راسا على عقب.

لذا فالحدث الجريمة، ليس سوى نتاج لصراع بين مجرمين ضد العراق الوطن والشعب، واستبدال نفوذ استعماري بنفوذ آخر، ومحاولة فارسية لأنهاء عملية "التقاسم الوظيفي" بين شركاء تدمير العراق، ولم يكن اغتياله ضمن صراع محور يبحث التحرير من النفوذ الاستعماري، ومنح الحرية لشعب العراق لإقامة كيانه السياسي.

تلك هي المسألة الجوهرية التي يجب أن يدرها البعض الفلسطيني، الذي كان أكثر غضبا وحزنا على الاغتيال من أصحاب الشأن، وحملت بعض البيانات والتصريحات الكلامية ما يثير التساؤلات، خاصة أنها لم تكتف بالإدانة والاستنكار، المفهومة سياسيا ومقبولة بشكل عام، بصفتها جريمة نفذتها دولة مجرمة، لكن أن يذهب البعض الى التعامل مع الجريمة وكأنها جزء من الواقع الفلسطيني، بل أن هناك من وصفه بأوصاف لا تليق ابدا أن تصدر من فصيل يحمل مسمى فلسطيني، أي كان مبرره الذاتي.

من حق كل من تلقى مالا ودعما متنوعا، ان يحزن وأن ينعى سليماني، كونه رد للجميل، واعتراف بفضله وفضل دولته عليهم، دون ان يغرق بما هو أكثر إساءة للشعب الفلسطيني، ولن نقف على حقيقة ذلك الدعم، واسبابه، فتلك ليست بذي قضية ما دامت تعزز من قدرة الفصائل المتلقية الدعم، غير البريء ابدا، بل ومشروطا، كونه ليس للممثل الرسمي أولا، وليس لكل الفصائل بل فصائل منتقاة وفقا لـ "مقاييس فارسية" مرتهنة بالولاء للسياسة الإيرانية.

ويصل قمة الاستغراب، ان تعلن بعض الفصائل ومنها الحركة القائمة على حكم قطاع غزة بالأمر العسكري، وكذلك فصيل مركزي من فصائل منظمة التحرير فتح بيت عزاء لسليماني في قلب مدينة غزة، فتلك سقطة سياسية سيكون لها أثر كبير على موقف بعض الشعوب العربية من العمل الفلسطيني، التي اصابتها المخططات الفارسية بضرر كبير، خاصة شعب العراق الشقيق وبعض شعوب الخليج، التي فقدت كثيرا من حمساها للقضية الفلسطينية بسلوك بدأ وكأنه ارتباط بالمخطط الفارسي ضدها.

العزاء خطأ كبير، ما كان له أن يكون ابدا، وأن يبرر البعض ذلك كرد جميل فتلك خطيئة أكبر، فإيران تعلم يقينا أنها بحاجة لذلك "الغطاء" أكثر من الفصائل ذاتها، وهي تستخدم فلسطين راية لتمرير طائفيتها السوداء حيث يمكنها ذلك.

عزاء في غزة لا مكانه ولا زمانه، وليت البعض القائم عليه يتعامل معه بطريقة لا يوحي بأنه "الحزن الأكبر". بعض من العقلانية رحمة بفلسطين القضية، قبل "الولاء المالي". هل منطق البعض أن "العزاء سيكون مقابل الصمت العسكري" الذي ستطلبه إيران من متلقي الدعم...سنرى!

ملاحظة: وصل الهذيان السياسي بعباس زكي أحد قيادات فتح (م 7)، ان يصف سليماني بالثوري العظيم غيفارا...واضح جدا أن "زكي" لا يعرف من هو غيفارا ولا يعرف من هو سليماني..طلعت مش "ذكي" يا "زكي"!

تنويه خاص: لست مع صمت السلطة في موقفها من الجريمة الأمريكية...ليس دفاعا عن إيران التي ارتكبت جرائم سياسية ضد الشرعية الفلسطينية، وخاصة الشهيد المؤسس الخالد أبو عمار، لكنه تثبيت لمبدأ أن الجريمة جريمة أي كان من نفذها!

عقاب أهل قطاع غزة...خدمة لإسرائيل وحماس!

كتب حسن عصفور/ أكدت غزة، أن حركة "العقاب الجماعي" والحصار ليست سلاحا ينهك وطنيتها، ولا رفضها للإرهاب ولكل محاولة بفرض "كيان مستقل" يمثل رأس حربة للخطة الأمريكية "صفقة ترامب"، وتلك ليس منة بل هي سمة غزية ضربت في عمق التاريخ، حتى أن اليهود يرونها "ملعونها" كونها صخرة رفضت كل مشروع لتهويدها...وتمنى ساسة الكيان وقادة الحركة الصهيونية أن تختفي يوما، وقالها رابين بلغة صريحة، ليته يصحى وغزة قد ابتلعها البحر.

خلال مفاوضات أوسلو 1993، عرض الوفد الإسرائيلي اخلاء قطاع غزة كليا من المستوطنات وانسحاب شبه كامل لقوات جيشهم، وكانت تلك مفاجئة للوفد الفلسطيني، الذي رفض الفكرة بعد نقاش داخلي كونها قد تكون "فخا سياسيا" لفصل الضفة والقدس عن قطاع غزة، والدفع بتطبيق رؤيتهم بخروجها عن الضغط التفاوضي، رغم ما بها من تسهيلات كبيرة.

رفض قيادة الثورة والمنظمة للفكرة الإسرائيلية بالتخلي عن قطاع غزة والخروج منها، نجح شارون في تنفيذه عام 2005 كـ "فخ سياسي"، تحت غطاء خروج هارب لينصب خدعته الكبرى التي كانت المقدمة العملية لمشروع الفصل السياسي، الذي بدأت ملامحه تتبلور نتيجة الانتخابات التي هندستها أمريكا وتل أبيب ورعت تنفيذها قطر 2006.

بعد أن أعلن قطاع غزة، رفضا صريحا لمخطط فصله عن الجسد الأم، والتمهيد لإقامة "كيان غزي مستقل" في مظاهرات هزت أركان أطراف التآمر السياسي، كان المتوقع أن تقف قيادة فتح (م 7) ورئيسها، ومعها "اللجنة التنفيذية" وما يسمى "قيادة فصائل" لتدارس الأثر السياسي لتلك المظاهرات الشعبية، ومآلها، وكيف لها أن تكون رأس حربة عملي لقبر كل مؤامرة يراد لها طعن المشروع الوطني العام، وتعيد النظر كليا بتلك الإجراءات السوداء التي تم اتخاذها ضد أهل القطاع، بلا مبرر سياسي سوى "حقد شخص" يمتلك قوته من غير قوة شعبه.

وبدلا من تقييم شمولي لمغزى الرفض الشعبي الغزي، اكتفت قيادة فتح ورئيسها، ومعها مكونات سياسية تسمى أحزاب وفصائل تشكل إطارا فقد كل ما كان

حضورا لمنظمة التحرير، اكتفت بأن تتغنى بالحدث، وتتصرف كما تصرف "الضرايرالسياسية" وليس "الأم الوطنية".

فتح ومن معها من مكونات تشكل تحالفا فاقد لكل مقومات العطاء والفعل، بل فقد كثيرا من ملامحه الوطني، لم يتحرك به شيء للذهاب نحو مراجعة "العقاب الجماعي"، وكأنهم يقررون ان تنكسر شوكة الفعل الثوري، بما يمكن حماس من إقامة "الكيان الغزي المستقل"، ضمن اتفاقها مع دولة الاحتلال.

لا يوجد منطق، ولا مبرر أي كان ملمحه لاستمرار تلك العقوبات التي تنال من كل بيت غزي، عدا أهل حماس وبعضا من تحالفها، الذين لهم "موازنة خاصة" لا تهتز لتلك الضربات الاقتصادية، ورغم أن د. اشتية وزير حكومة عباس الأول، قدم معسول الكلام، بأنه لن يسمح باستمرار عقاب "الأهل" في غزة، لكنه لم يقدم شيئا يذكر يستحق أن يقال عنه فعل غير الكلام.

ربما يجد البعض ذريعة للإرهاب العباسي ضد وسائل الإعلام غير الراضخة لأجهزة أمنه، ولا تسير في ركب تعليمات مديرة مكتب رئيس المقاطعة، كونها تنشر معلومات لا يجب أن يتم كشفها ومعرفته، سياسية أو ما له صلة بفساد خاص وعام، لكن ما هي مبررات العقاب الجماعي..

موضوعيا، أكثر الأطراف المستفيدة من قرارات عباس العقابية، هما حماس وإسرائيل، فهما يعملان بكل طاقتهما لاستغلال ذلك، ليس للنيل من "وطنية" لا تهتز، ولكن للدفع نحو هجرة كل من يستطيع الخروج من القطاع الى عالم مجهول، وتستفيد حكومة الأمر الواقع منه لترسيخ "كيانها"، بل أنها تستغل العقاب لتعاقب المعاقبين.

لو كان هناك "قيادة وطنية" لما وافقت ساعة على استمرار الجريمة والعقاب، وكان لها فورا بعد مظاهرات الغضب الثوري والولاء الوطني، وقفا كليا لكل ما يمس حق الغزي المشروع، بعيدا عن الأرقام الكاذبة الخادعة التي يكررها "ألسنة الكذب " المتحكمة في قرار وطني بات مخطوفا.

ملاحظة: بعيدا عن لغة نصر الله الطائفية جدا خلال كلمته عن سليماني، فهو طالب بالرد والانتقام في كل مكان، سوى لبنان وإيران...يعني مطلوب من غيرهم أن يدفعوا الثمن...في أحلى من هيك "مقاومة"!

تنويه خاص: الغزوة التركية للمنطقة العربية تتسع مع قدوم قوات احتلال جديد الى أرض ليبيا..بعد البيان الرسمي العربي شو..عفكرة تركيا لها مصالح اقتصادية – سياحية بلا حدود في بلاد العرب..ممكن الانتباه لها أم مش فاضيين.."اللطم ليس ردا"!

غزة تعلن: "لا فصل ولا كيان يا عملاء الأمريكان"!

كتب حسن عصفور/ 48 ساعة غزية كشفت أن "خطفها" من جسدها الفلسطيني العام، لن يكون سوى وهم مؤقت، مشهد غزة خلال الاحتفال بانطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة وحركة فتح، أعاد تلك الصورة التي هزت أركان الانقلابين في 4 نوفمبر (تشرين ثاني) 2007، يوم أن خرج أهل القطاع زاحفين لتحية الزعيم الخالد، الشهيد المؤسس ياسر عرفات في ذكرى اغتياله، فذهب 11 شخصا شهيدا بجوار الزعيم برصاص المرتعشين أصحاب العقول السوداء، يوما خالدا بخلود الخالد، اضاعت قيادة فتح في حينه قيمته وبعده السياسي، فتغنت بالصورة وتجاهلت مضمونه، كما فعلت بعد الهدير الجديد.

الأول من يناير 20202، سيكتب في تاريخ فلسطين، ان الانتفاضة الغزية على مدار48 ساعة، قالت لا للفصل، لا لـ "كيان غزي مستقل"، يتم ترتيبه بسرعة علهم ينجحون في لحظة سهو وطني عام، وقيادة مصابة بحالة "تسوس سياسي"، منحت كل خصوم "الوطنية" أسلحة لضرب المشروع الاستقلالي العام.

"انتفاضة غزة"، جاءت بوحي وروح انتفاضتي العراق ولبنان، أن الشعب يستطيع، فلا إرهاب ولا أكاذيب قادرة على تزوير الإرادة، جوهرها تأكيد للثابت الذي أعلنته ذات جماهير القطاع عام 1955 بصوت لا زال صداه حاضرا، "لا

توطين ولا إسكان يا عملاء الأمريكان"، وغزة في 2020 تعلنها "لا فصل ولا كيان يا عملاء الأمريكان"...رفضا لمشروع جونستون المعاصر (خطة ترامب).

الانتفاضة الغزية، هي الدرس الأبرز الذي يجب ان تقف أمامه كل فصائل العمل السياسي، وكيف أن المفاجأة الشعبية مخزونة فجرت بعض منها ذكرى انطلاقة ثورة، واستمرارها ليس بعيدا عن الواقع، لكن المغامرة دون حساب قد تكون ثمنا مكلفا، خاصة وأن الانتفاضة الغزية ليست تلبية لرغبة شخص أو فصيل، كما حاول بعضهم "تقزيمها" بحجمه الذاتي – السياسي.

الانتفاضة الغزية ليست حزبية، ولن تكون أبدا لفصيل وفقا لادعاء البعض العاجز أساسا، ولو لا زال لهم ذاكرة عليهم مراجعة ما سبق من احتفالات بالذكرى ذاتها، وكم كانت حينها حسبة لفصيل وليس حسبة لجماهير، إضافة أن الضفة الغربية التي يقود الفصيل ذاته سلطة وحكومة ومال، وسكانها أضعاف سكان القطاع، كانت انطلاقتها بعيدا أن تكون "حدثا وطنيا"، حضورهم في غالبه كان "معلبا" بلا روح.

المقارنة بين ماض قريب ومشهد في الضفة هي الفارق الحقيقي لمعرفة عمق البعد السياسي في "الانتفاضة الغزية"، التي أعلنت أنها حارس الثورة المعاصرة والوطنية الفلسطينية الأمين.

ليس بعيدا أن تنجح قوى "التآمر العام" في تحقيق معادلة الحركة الصهيونية المستحدثة، "تهويد في الضفة وفصل غزة"، وملامحها لم تعد كلاما نظريا بل هي جزء من واقع سياسي قائم، خاصة حركة التهويد المتسارعة جدا، فيما قواعد الفصل يتم بحثها تحت مسميات متعددة، مستغلين حالة الحصار المركب والإرهاب الخاص، لكن رسالة يناير الغزية تدق جرسا قد يثير كثيرا من "زوابع الرفض".

الانتفاضة الغزية، فضحت بلادة القوى السياسية كل باسمها، ان الطاقة الشعبية الكفاحية تفوق كثيرا محاولة "تعليبها" وفقا لرغبات "هيئة مكسورة الجناح"، وأن الملحقات الحزبية للحاكم العام لا قيمة لها ابدا.

الانتفاضة الغزية جاءت رسالة الى قيادة حركة حماس، أن محاولة تزوير التاريخ الثوري الفلسطيني، وتشويه مسار الحركة الوطنية وفقا لتنفيذ شهوة بناء "كيان خاص"، لن تكون واقعا وطنيا، وأن التاريخ لا يكتبه خاطفون، ولا انفصاليون أي كانت قوتهم العسكرية.

الانتفاضة الغزية، أي كان زمنها، وحدودها رسالة إنذار مبكر يجب أن يتقن قراءتها ساسة الوطن، وفي المقدمة منهم حركة فتح، أن محاولة فكفكة "أم الجماهير" ليس بقرار، وأن حماية المشروع الوطني تستحق قيادة غير التي تدع أنها منها.

ما لم يراه البعض القائم صدفة في موقع قرار لحركة أسست لثورة معاصرة، ان حصار أهل القطاع المستمر وبوقاحة نادرة، لا أثر له على روح التحدي، وأن "المتفاخر" بحركة أهل غزة هو سيد حصارهم، لم تصبه رعشة ندم ليلغي قرارا جائرا ظالما ليس وطنيا، أن يطارد أهل القطاع بحصار "مشبوه الغاية".

الانتفاضة الغزية، رسالة أن وحدة فتح قائمة وقادمة، وأن العقبات المصنعة والزائفة لن تطول...

تحية لغزة التي أعادت روح الثورة وقالت، أن الخطف والفصل والعزل والحصار لن تهزم من لا يهزم!

ملاحظة: من رفع راية الفصيل وتجاهل راية الوطن في الانتفاضة الغزية يكشف أنه غائب عن الوعي...ولم يكن يعلم أن أهل القطاع الذين سيخرجون ليسوا حملة رايات صفراء بل رافعي رأسهم براية وطنهم...

تنويه خاص: لم تحتمل حماس المشهد الانتفاضي الغزي، حاولت تشويهه ببثها "مخزية" أسمتها مكالمة بين مسؤول أمني في رام الله وأمن العدو...تصرفات صغيرة تكشف كم أن البعض مصرا ان يكون صغيرا!

فزورة بالونات حماس الحارقة...!

كتب حسن عصفور/ منذ أن قررت "قوى غزة" تحويل مسيرات "كسر الحصار" من يومية ثم اسبوعية، الى وقفها زمنا على أن تعود شهرية منذ مارس 2020. ومع انطلاق الحملة الانتخابية الإسرائيلية، وحركة حماس مع بعض تابعيها تعمل على خلق "أجواء ساخنة" بين قطاع غزة وبلدات الكيان، عبر ما يعرف بـ "البالونات الحارقة".

دون أي تردد فكل شكل لمقاومة العدو القومي والمحتل، لو كانت في سياق وطني عام، وضمن رؤية تخدم الهدف العام، هو حق لا بد منه، ومن لا يقوم به ليس سوى منكسر الجناح لا أمل له بتحقيق أي من أهداف شعبه، ولكن هل حقا ما تقوم به حماس وتابعيها، من وراء حركة "البالونات الحارقة" او "الصواريخ المنفلتة" بين حين وآخر يمكن اعتبارها جزءا من تلك الأداة الكفاحية المقاومة، أم هي شكل جديد من ألاعيب تحسين شروط "تفاهمات سياسية" سرية بينها وبين حكومة نتنياهو برعاية قطر، وموافقة أمريكية.

بلا جدل، حماس تدرك تماما، ان تلك البالونات لا تقدم ولا تؤخر في تغيير معادلة المواجهة، وأن رد الفعل الإسرائيلي أعلى صوتا عليها وأكثر أذى، بكل جوانبه، رغم ان كلاهما لا يعملان للخروج عن "معادلة التفاهمات"، بعدم السيطرة المحسوبة عليها، كما فعلت حركة الجهاد انتقاما لاغتيال الشهيد أبو العطا، فشكلت صواريخ الجهاد ضربة سياسية فاضحة لموقف حماس الحقيقي من "الرد العسكري"، لم تقف متفرجة فحسب، بل أرسلت عبر وسائط عدة، وشخصيات منها، رسائل الى تل أبيب انها ضد ما فعلته الجهاد.

"لعبة البالونات الحارقة" تكتيك مضاف يمكنه أن يخدم اليمين الإسرائيلي المتطرف، وخاصة في الضفة الغربية والقدس، الى جانب تنامي الدعوات لمزيد من إجراءات الفصل مع قطاع غزة.

"لعبة المناورات" الراهنة تذكر، بشكل أو بآخر، بتلك العمليات العسكرية التي نفذتها حماس بعد اتفاق أوسلو بتوافق مع بعض دول عربية، وتواطئ الشاباك

الإسرائيلي، لكسر اندفاعة الاتفاق، الذي أربك "التحالف المعادي لمنظمة التحرير" وزعيمها الخالد ياسر عرفات...

المعركة الراهنة بين الشعب الفلسطيني والعدو القومي، ليس مع غزة أو على غزة، فكل أطرافها يدركون أنها خارج المعادلة السياسية، بل جوهر الحرب السياسية الفكرية والهوية على الضفة والقدس، تهويدا وضما لإقامة "دولة اليهود"، مع فصل للقطاع، معركة تعمل حكومة الإرهاب الحاكمة في تل أبيب، بكل السبل على تعزيزها بأسرع ما يمكنها.

ولا يفوتها ابدا أن تستخدم لعبة البالونات الحارقة أو "الصواريخ المنفلتة"، فتعمل على تضخيم "خطر حماس" في الضفة وصواريخه الغزية لتنشر جوا من مبررات الضم والتهويد، ومن يراقب حركة الإعلام العبري كيف تسير بتناغم بين زيادة سرعة قطار التهويد، والحديث عن "قوة حماس المتعاظمة" في الضفة الغربية، وأنها ستصبح القوى المسيطرة على المؤسسة الفلسطينية لو ترك لها الأمر.

بعض أنصار حماس يتعاملون مع "المناورات الإعلامية" لعدو يدرك تماما "العقلية الإخوانية"، وكأنها حقيقة وليس لعبة لتمرير مخططهم واستغلال حماس كأداة تهويل "وفزاعة" لخدمة ذلك، ولذا يربط إعلام دولة الاحتلال بين "صواريخ حماس وبالوناتها" ومشروع التهويد...

لو حقا، ان المسألة العسكرية جزء حاضر في "منهج حماس وتابعيها" لكانت الضفة والقدس مركزها، ولن نقول ما قالت حماس يوما، ان كل أرض فلسطين مسرحا لعملهم العسكري، الذي لم ينفذ سوى لخدمة تدمير اتفاق طعن المشروع الصهيوني في مقتل، ومنذ 14 عاما لم تعد هناك أي مظاهر عسكرية لـ "مقاومة حماس" كما كانت قبلها.

قطاع غزة ليس مسرح المواجهة مطلقا مع المشروع الصهيوني، بل هو قاعدة تعزيز لبناء المشروع الكياني الفلسطيني، وكل مناورة غير ذلك ليست سوى خدمة مدفوعة "الثمن" لهدف قادم عنوانه "كيان غزة المستقل"!

ملاحظة: تصريح وزيرة الصحة كيلة، بشكرها الرئيس عباس على "تبرعه السخي" للقطاع الصحي داخل الوطن وخارجه، فتح بابا السخرية، هل هو تبرع من "حر ماله الشخصي" ام تنازل عن نصف راتبه لسنة أو سنيتن... النفاق علم وفن فتعلموه!

تنويه خاص: نقل السفارات من تل أبيب الى القدس بات خبرا...حتى فعل الكلام بات تافها الى درجة لم يعد يجذب قارئا...هل باتت ثقافة الاستسلام واقعا...هل حقق قادة عدونا وعدهم بكي "الوعي الفلسطيني" يا أصحاب الجعجعة!

من "باع" سليماني ولما تم ذلك!؟

كتب حسن عصفور/ مرت 48 ساعة على قيام أمريكا باغتيال الشخصية الثانية (إعلاميا) في إيران ليل الخميس /الجمعة 2 / 3 يناير2019، عملية احتلت المشهد السياسي – الإعلامي العام، وكانت الخبر الذي أطاح بغالبية الأخبار، وكان له السبق، ربما فاق ما كان يوم اغتيال أسامة بن لادن، الذي مثل رمزا للإرهاب العالمي، خاصة بعد أن تخلص من "قيود" الشراكة مع الجهات الأمنية الأمريكية، وقرر تدمير برجي نيويورك "فخر أمريكا الرمزي".

احتلال عملية اغتيال سليماني، وقائد أحد أفرع الحرس الثوري في العراق المهندس، مساحة طاغية تستحق فعلا، وذهبت التعليقات والآراء الى ما بعدها، من رد ورد مضاد، وهل سيكون "الانتقام" شاملا واسعا، بما يهدد باندلاع حرب واسعة، قد تبحث عنها بعض الأوساط الدولية، ليس في أمريكا وإيران فقط، ولكن خارجهما، نظرا لوصول المنطقة الإقليمية، من تركيا حتى اليمن، بحالة اختناق قصوى، تقربها من شرارة حرب لم يبق لها سوى ضغطة زر خاص.

هل ستكون "الحرب الإقليمية هي الحل"، بما يفتح آفاقا أكثر عملياتية لتسويات تقترب من "سايكس بيكو"، وما بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن ليس بغياب عربي كما كان دوما، بل بحضور ومشاركة، خاصة مع نهوض مصر بقدرتها وقوتها.

ولكن هل حقا ترغب إيران بحرب جيدة، رغم كل "العويل والصراخ" بل والتهديدات التي لا حدود لها، وهي تعلم أنها قبل غيرها ستدفع ثمنا، قد يكلفها كل "الامتيازات" التي منحت لها، أو استولت عليها ضمن "تقاسم وظيفي" محسوب مع أمريكا في الخليج والعراق، بما يخدم الخطة الأمريكية الأشمل.

السؤال هنا، من "باع سليماني" للولايات المتحدة كي تحقق "نصرا إعلاميا معنويا" مدويا، وتبدو وكأنها الآمر الناهي، فليس منطقيا ابدا، أن تتم تصفية "الشخصية" الأمنية الأبرز، وصاحب اليد الطولي الفارسية لبناء أذرع متحركة، عسكرية – أمنية، ويتم قتله بسهولة خارقة، كما يقال.

الانشغال بالرد وما سيكون بعده، لا يجب ان يترك الأهم هو كيف وصل له الأمريكان، وهل هناك جهات رسمية "إيرانية" كانت "شريكا" في تسليمه هدية للمخابرات الأمريكية، أولا للتخلص من شخصية بات طموحها "بلا حدود، وصل الأمر ببعض مريديه لاعتباره "وريث" خامنئي ليصبح "المرجعية العليا"، وهو من يملك السيطرة الكلية على أذرع إيران الخارجية، وخاصة في العراق، بحيث يراه البعض أنه "الحاكم الفعلي" لهذا البلد العربي، ما تطلب تقديمه "قربانا" خاصا، سيكون ثمنه لاحقا، ضمن حسابات أكثر قيمة.

أم هناك، في المؤسسة الأمنية العراقية، خاصة الأذرع الإيرانية منها، من بحث عن ترتيبات محددة مع الإدارة الأمريكية، فقدم "سليماني مقابل امتيازات مستقبلية" مع ما يعد من تصورات للعراق، بحيث لا يتم اقتلاع كل ما كان لتلك الأذرع في زمن "التقاسم الإيراني الأمريكي" للعراق.

أم هناك "جهة أمنية ما" من سوريا، ليست بالضرورة سورية، ربما روسية، لتمرير معلومة خاصة عن حركة سليماني مع انطلاق طائرته من دمشق، بعد أن أصبح "مزعجا جدا" لها في المنطقة.

كل الاحتمالات ممكنة، لكنها بالقطع ليس اختراقا أمنيا أمريكيا خالصا، كما تحاول إدارة ترامب تسويق روايتها للاغتيال، أو أمني إسرائيلي، فالتخلص منه أصبح مصلحة مشتركة لأطراف عدة، ومؤشر على التحضير لتسوية إقليمية ما، تمر عبر جثة سليماني.

قادم الأيام ستنطق بكثير من "خبايا" عملية أفادت كثيرا من الأطراف، وأضرت بأذرع لم تتوقع ضربة مفاجئة ستربكها كثيرا.

ملاحظة: ما نشرته صحيفة "ديلي ميل" البريطانية أن الطائرات الأمريكية التي اغتالت سليماني خرجت من قاعدة في قطر، تكشف حقيقة دور هذا البلد في خدمة "سي السيد"...رسالة الى قيادة حماس أن كل شيء ممكن..احذروا حامل الشنط!

تنويه خاص: د.أشتية حسم الأمر بأن دولة الكيان، لم تقل كلمتها الأخيرة حول انتخابات القدس بعد...لهيك لن تقول سلطة رام الله أيضا كلمتها الأخيرة بعد..."قيادة" تنتظر رأي عدوها بس...فيها الخير فعلا

من فصائل "عمل وطني" الى فصائل "شرح سياسي"!

كتب حسن عصفور/ في شهر نوفمبر 2019، أعلنت الولايات المتحدة وعلى لسان وزير خارجيتها بومبيو رسميا، للمرة الأولى اعتبارها الضفة الغربية "يهودا والسامرة"، وأن الوجود الاستيطاني فيها لا يخالف القانوني الدولي، ما اعتبر "شرعنة" لها، في تعارض مطلق مع قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الخاصة بذلك.

الإعلان الأمريكي"، لم يكن ترضية خبرية لدولة الكيان الإسرائيلي، بل جاء موقفا رسميا مؤسسا لمرحلة جديدة في الصراع القائم، ومحاولة لتغيير المشهد كليا لصالح الرواية التوراتية، القائمة على انكار الحق الوطني الفلسطيني في الضفة والقدس وفلسطين.

وفتح الموقف الأمريكي الجديد، الباب واسعا للبدء في تنفيذ خطة حكومة نتنياهو لفرض "السيادة" على المستوطنات واعتبارها جزءا من "دولة اليهود"، ومقدمة لفرض "السيادة" على الأغوار ومناطق ج في الضفة، وتسريع الخطى لحركة "التهويد".

ولأن التصريح مر كما نقل السفارة الى القدس واعتبارها عاصمة للكيان، بلا أي رد فعل حقيقي، سوى بيانات تستنكر وبخجل، وغابت أي حركة يمكن أن يكون لها حساب حقيقي، ما فتح الطريق لمواقف أكثر خطورة من تصريح بومبيو، أعلن عنها السفير الأمريكي "اليميني الصهيوني" فريدمان، عندما تجاوز كل الخطوط السياسية "الحمراء"، لم يجرؤ عليها أوقح الساسة الأمريكان من أنصار دولة الكيان الاستعمار، وغالبية الطغمة الحاكمة.

فريدمان، أعلن أن الضفة الغربية هي أرض إسرائيلية، تم "تحريرها" عام 1967 من "الاحتلال الأردني"، وهي يهودا والسامرة، لديه مشكلة في وجود سكان "غير يهود" من الفلسطينيين، يجب البحث لهم عن حل إنساني وسياسي.

والسفير ذاته، صاحب المشهد التوراتي يوم ان رفع صورة" الهيكل"، وأعلن أنه في الطريق لإعادة بنائه من جديد.

تصريحات فريدمان بكل ما تحمل من الغاء كلي للحق القومي – الوطني للشعب الفلسطيني، أيضا لم تجد لها ردا سوى الشرح التفصيلي لمخاطر تلك الأقوال، وأنها تتعارض مع الشرعية الدولية، فيما اعتبرت الرسمية الفلسطينية أنها تصريحات تخدم اليمين الإسرائيلي، وصفقة ترامب ما يؤكد صحة موقف "الرئيس عباس" برفضها. أي هزالة سياسية تلك.

وبعد تصريحات فريدمان يوم 8 يناير 2020، سارع وزير الجيش الإسرائيلي الفاشي نفتالي بنيت يوم 9 يناير، الإعلان عن تشكيل هيئة تعمل على تعزيز الاستيطان في الأراضي المصنفة منطقة "ج"، في الضفة الغربية، واتخاذ الإجراءات اللازمة التي تمهد لضم تلك المناطق لإسرائيل بشكل عملي، أسماها "دائرة ترسيخ السيادة الإسرائيلية على المنطقة ج".

وأيضا، لم يكن هناك أي فعل فلسطيني، رسمي أو فصائلي سوى بيانات تشرح للشعب الفلسطيني، مخاطر تلك الأقوال على القضية الفلسطينية، والبعض تطوع ليقول أنها تمثل تكريسا لـ "جرائم الحرب" التي تقوم بها إسرائيل.

لم نقرأ كلمة واحدة يمكن ان تحدث إرباكا للمخطط التهويدي، واكتفت تلك المسميات بما فعلته شرحا، وكان الشعب الفلسطيني، الذي لا يدرك مخاطر

الاستيطان الذي بدأ فوق ارض فلسطين في ظل الاحتلال العثماني لفلسطين عام 1881 في بلدة الشجرة بصفد، أكثر كثيرا من هذه "الهياكل الحزبية"، فهومن يدفع الثمن المباشر لتلك الجريمة.

ما يثير التساؤل حقا، هل هناك "شراكة غير معلنة" بين المكونات القائمة وأمريكا ودولة الكيان، على تنفيذ الخطة التهويدية وفصل قطاع غزة، ام ان "الجبن السياسي" هو الذي يتحكم في القرار من التصدي للمخطط الأخطر على القضية الوطنية.

أن تقف "الرسمية الفلسطينية" متفرجة على تنفيذ المخطط بخطى أسرع من تفكيرها البليد، فتلك وصمة عار سيحفظها التاريخ لها، كما وصمات كل خائن باع أرضه، فالصمت جريمة أي كان "أعذار" الصامتين، خاصة وأن لها من الأسلحة ما يؤذي جدا دولة الكيان وراعيها الرسمي أمريكا...أوراق تكفي لتعيد الاعتبار لفلسطينية تلك المؤسسة التي فقدتها منذ زمن.

وتكتمل السخرية السياسية أو "المؤامرة السياسية" عندما تعلن حماس وتحالفها الهلامي، ان أي عدوان – حماقة إسرائيلية ضد قطاع غزة، فإن حركة الصواريخ ستنطلق فورا على تل أبيب.

هل يعقل أن يصبح غزة أكثر قدسية من القدس والضفة والمشروع الوطني العام. أليس ما يحدث هو عدوان حقيقي عملي ينفذ ضد القضية والوطن.

هل يدرك من يطلق تلك التصريحات، اتها تكرس مفهوم "الفصل السياسي" بين قطاع غزة والضفة، وهي تأكيد صريح، لكل ما يقال عن "تفاهم حماس – إسرائيل" على إقامة "كيان غزي مستقل" بموافقة أمريكية وسمسرة قطرية.

التذرع بأن يد "الفصائل" مقيدة في الضفة فهي أكذوبة لا بعدها، وعلى من يكذب أن يتذكر كل عملياته في الضفة وداخل إسرائيل منذ قيام عام 1993 حتى 2006 مرحلة السلطة في زمن الشهيد الخالد ياسر عرفات...ليدرك ان التقييد ليس بفعل فاعل خارجي بل بفعل فاعل داخلي...والأهم اليس صواريخ غزة لخدمة فلسطين والقدس كما تبعبعون ليل نهار...

قديما كان لدينا "فصائل للعمل الوطني" باتت في الزمن الراهن "فصائل للشرح السياسي"...وتلك علامة الساعة لتأكيد المقولة الكارثية لأمين عام الجامعة العربية، احمد أبو الغيط، "ضاعت فلسطين".

ملاحظة: يبدو ان إيران حققت هدفها العملي بالانتقام لمقتل سليماني بقصفها "الطائرة الأوكرانية" وقتلها ما يزيد على 170 راكبا...الفضيحة لم تكن الانكار الغبي بل بالإصرار عليه في مؤتمر صحفي قبل ساعات من الاعتراف بالجريمة!

تنويه خاص: برلمان تونس ينتفض ضد الحركة الإسلاموية "النهضة" برفض واسع لحكومتها...درس ليس لها فقط بل لكل من يماثلها فكرا وسياسة...الغطرسة والغرور لها نهاية...وعلى حماس تدور الدوائر!

هل ستسمح "السعودية" بالخطوة الإسرائيلية؟!

كتب حسن عصفور/ في خطوة سياسية بامتياز، توقيتا ومضمونا، أعلنت حكومة دولة الكيان الإسرائيلي يوم الاثنين 26 يناير 2020، انها سمحت لسكانها القيام بزيارة العربية السعودية، ضمن حالات محددة، الاستثمار، الحج والعمرة، وغيرها ما يتفق ونص القرار، على ان لا تتجاوز مدة تلك الزيارة 9 أيام.

مبدئيا، يجب التأكيد، ان أبناء الشعب الفلسطيني داخل إسرائيل، المعروفين إعلاميا بتعبير خاطئ جدا، وشائع جدا بـ "عرب 48"، لم يحرموا ابدا من زيارة السعودية، وأداء مناسك الحج والعمرة، عبر جوزات بديلة، تقدمها الشقيقة الأردن لهم، في خطوة شكلت تعزيزا لروابط الاتصال مع أهلنا الذين اختاروا البقاء مقابل الجواز، ولذا لا يمكن استخدام ذريعة "المناسك الدينية" بوابة لتمرير ذلك القرار.

توقيت القرار الإسرائيلي، تزامنا مع اعلان "صفقة ترامب" لفرض التهويد العام على القضية الفلسطينية، وتكريس إسرائيل دولة لليهود على حساب دولة فلسطين، يشكل رسالة سياسية بارزة، بأن الباب العربي للتعاطي مع الصفقة

الأمريكية أسرع من التطبيق العملي للقرار، وأن قواعد السند العربية للشعب الفلسطيني لم تعد تقف حاجزا مانعا أمام "التغول الصهيوني" في البلاد العربية.

ومع التوقيت، تهدف رسالة إسرائيل، الى الإعلان الرسمي عن وفاة مبادرة السلام العربية، والتي قدمتها اساسا العربية السعودية باسم الملك عبدالله عام 2002، كمقدمة لفتح الباب أمام "مبادرة ترامب"، أي موت مبادرة وبعث مبادرة، وهي رسالة سياسية بامتياز.

نخدع أنفسنا من المحيط الى الخليج، لو صدقنا أن هناك مقاطعة عربية رسمية حقيقية للكيان الإسرائيلي، وان مكتب المقاطعة في جامعة الدول العربية ليس سوى أثر مكاني بلا فاعلية، توقف عن أداء مهامه التي من اجلها تم تكريسه، وكان يصدر بيانات متلاحقة دورية فاضحا أي عملية اختراق للجسم العربي، وهناك دول منذ زمن تفتح الباب واسعا للإسرائيليين بلا حساب، وتحت مبررات ساذجة، وتم الصمت عليها دون أي مقاومة فعلية، مع ذلك كانت غالبية تلك العلاقات "سرية" ومصابة بخوف من غضب شعبي.

اعلان إسرائيل خطوتها تلك، هي كسر للهيبة العامة في رفض المقاطعة وفتح الباب لمن يريد عربيا لدولة الكيان، واسقاط صفة العدو عنها، وهو ما ينعى رسميا المبادرة العربية للسلام، كآخر نص عربي محدد للحل السياسي للصراع العربي الإسرائيلي، والبقاء على الصفقة الأمريكية لا غير.

الخطوة تأتي دعما مباشرا لرأس الطغمة الفاشية الحاكمة نتنياهو المهدد بالإزاحة من المشهد لفساده، وهو الذي تفاخر قبل أيام بعلاقاته السرية مع دول عربية.

لا نود البحث التفصيلي فيما يمثل القرار الإسرائيلي من رسالة سياسية سوداء ليس لفلسطين الشعب والقضية، بل للمشهد العربي الرسمي والشعبي، بأن العدو المركزي للعرب ليس دولة إسرائيل، بل يمكنها ان تكون "شريكا تجاريا" و"سياسيا" بل و"أمنيا"...وذلك هو الإعلان الرسمي لردم مرحلة الانتماء للعروبة وبدء مرحلة من التهويد العربي.

السؤال، أصدرت دولة الكيان قرارها، فهل ستسمح العربية السعودية به، وتفتح بابها للجواز الإسرائيلي أن يدخل بلادها، وتنهي رسميا مبادرتها للسلام وشرط

التطبيع بحل القضية الفلسطينية وصناعة سلام بلا غزو أو عدوان، تلك هي القضية التي ننتظر.

السيد أحمد أبو الغيط أمين عام الجامعة العربية، لماذا تصمت على الحدث التهويدي الجديد، وأنت المفترض حارس المقاطعة والمبادرة...!

وقبل كل هؤلاء على الرسمية الفلسطينية التحرك الفوري مع الأشقاء في السعودية، وكذا الجامعة العربية لوقف تنفيذ ذلك القرار الخطير...الصمت يساوي الشراكة في المؤامرة القادمة.

ملاحظة: خبر اعتقال خلية خططت لاغتيال عائلة مدير مخابرات سلطة رام الله، رغم النفي "الشخصي"، لمن اتهم بها وصمت المستهدف عنها يؤشر ان وراء الأكمة ما وراءها...عنوان القادم طل برأسه، دولة الكيان تستعد وغيرها يبعبع!

تنويه خاص: مش غريبة ان تتنكر السلطة الفلسطينية لدورها ومسؤوليتها تجاه طلبة فلسطينيين في الصين ولا تقيم لهم بالا...شكرا للأردن الذي قام بما كان على من يدعي التمثيل القيام به فنقلهم الى أمان!